مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٣

كرامات الأولياء بين الصنعاني والشوكاني: دراسة تحليلية موازِنة

د. فيصل زامل الشهراني(*)

المستخلص

تتناول هذه الدراسة موازنةً تحليلية نقدية بين تصوُّرَي محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) ومحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) لمسألتي الولاية وكرامات الأولياء؛ عبر قراءةٍ مباشرة لمصنَّفيهما: «الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف» للصنعاني، و«قطر الولي على حديث الولي» للشوكاني. جرى تحليل تعريف الولاية وشروطها ودرجاتها، وتعريف الكرامة وضوابطها وأنواعها، والفروق بين الكرامة ومعجزة النبي وخوارق السحرة، مع تتبُّع موقف كلٍّ منهما من الغلوّ الصوفي والقبورية. انتهت الدراسة إلى اشتراك الطرفين في ردّ مظاهر الغلوّ وإحالة ميزان التمييز إلى الكتاب والسنة، ونفي لُزوم سماتٍ ظاهرية مخصوصة للأولياء، مع التأكيد على مركزية التقوى واتباع الشرع. وتميّز موقف الشوكاني بإثباتٍ أوسع لصور الكرامة وربطها المتين باتِّباع النبوة، وإدخال الإلهام والتحديث والفراسة في نطاق الكرامة المعتبرة، وإبرازه مقام الإحسان موهبةً يَعدّها أعلى مراتب السلوك. بينما غلب على موقف الصنعاني التضييقُ في وقوع الخوارق الحسية ونقد كثيرٍ من الحكايات المشتهرة، مع تشديده على أن كلَّ خرقٍ للعادة يُوزَن بميزان الشرع وألا يمسَّ خصائص الرب سبحانه. تُسهم الدراسة في تحرير الحدود الفاصلة بين الكرامة والمعجزة، وتقعيد معايير نقد الروايات والوقائع المنسوبة للأولياء، وتبيين أثر الخلفيات الكلامية والسياقات العلمية في تشكيل الموقف من الكرامة.

الكلمات المفتاحية: الولاية، الكرامة، المعجزة، الإحسان، الإلهام، الصنعاني، الشوكاني.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

تتناول هذه الورقة مبحثَ «كرامات الأولياء» من خلال دراسةٍ موازِنةٍ بين موقفي العَلَمَين اليمنيَّين محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) ومحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، وهما شخصيتان عاشتا في بيئةٍ واحدة وزمنٍ متقارب، وخلّفا نصوصاً مؤسِّسة في الموضوع (رسالةُ الصنعاني في الردّ على الغلو في الأولياء، وشرحُ الشوكاني للحديث القدسي «من عادى لي وليًّا...»). يحرِّر البحثُ المصطلحاتِ المركزية (الولي/الولاية/الكرامة) ويوازن بين المعالجات

(*)جامعة الملك عبد العزيز، جدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الشريعة والدراسات الإسلامية

العقدية والحديثية والفقهية لدى العلَمين، ويفصلُ بين كرامات الأولياء وآيات الأنبياء ومخاريق السحرة، ويُبرز سياقات الاتفاق والافتراق وأثرَ الخلفية العلمية والمدرسية في صياغة الموقف. اعتمدتُ فيه منهجًا تحليليًا-مقارنًا-نقديًا يقوم على: (١) استقراء نصوص العلَمين وتتبع ألفاظهما في التعريف والتقعيد، (٢) تحليل الأدلة النقلية والعقلية وربط الجزئيات بالكليات، (٣) توثيق الروايات وتمييز الصحيح من الواهي في حكايات الخوارق، (٤) المقارنة المنهجية مع أطروحاتٍ أوسع (ابن تيمية، ابن القيم، الشافعية، المعتزلة، والأشاعرة) لاختبار اتساق كلِّ موقف، و(٥) تنزيل النتائج على ضوابط عملية تُعين على الفرز بين «الكرامة» و«الاستدراج» و«التلبيس الشيطاني». وقد سيق البناءُ الموضوعيّ من تعريف «الوليّ»، إلى صفاته ودرجاته، فتعريف «الكرامة» وضوابطها وفروقها عن الآيات والسحر، فحِكَمِ وقوعها وأحكامها، ثم مباحث الإلهام والفراسة وإجابة الدعاء.

بين الصنعاني والشوكاني:

عاش محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت:١١٨٢ه) ومحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠ه) في بيئة واحدة، وزمن متقارب، وإن كان الصنعاني أسبق من الشوكاني بفترة وجيزة[١]. وكتب كل واحد منهما كتابا عن الأولياء وكراماتهم[٢]، ضمّنه آراءه وأفكاره حول الموضوع. وكتاب الصنعاني في الأصل ردٌّ على جوابٍ وقف عليه في رسالة عن الأولياء، قضى المجيبُ في جوابه فيها "أنَّ للأولياء ما يريدون، وأنّهم ممّن يقول لأيِّ شيءٍ أرادوه كن فيكون، وأنّهم من القبور لقضاء الحوائج يخرجون، وأنّهم لمواقف جهاد الكفّار يحضرون، وأنّ العلماء منهم بعد الموت للعلوم يدرّسون، وأنّ الخضر أخذ عن أبي حنيفة علوم الشريعة بعد أن ضمّه الرخام [كذا في الأصل ولعلها الرغام وهو التراب]، ولازمَ قبره خمسة عشر من الأعوام، وأنّهم ينكِحون في القبور، ويأكلون ويشربون ويطعمون، ولهم ما يشتهون، ومن هذا الكلام الذي تمجُّه الأسماع وتقذفه الأفهام. فتعيّن إيقاظ أهل الغفلة والمنام من القاصرين والعوام ببيان حقيقة الولي، وما ورد في صفته من الآثار، وبيانه من الكتاب والسنة والأخبار، ثمّ بيان ما أورده المجيب من الهذيان، وأنه جعل الأولياء من جملة الأصنام والأوثان، ووصفهم بأنهم كالإله تقدّس وتعالى يقول للشيءِ كن فيكون.[٣]"

---

(١) أثنى الشوكاني على الصنعاني وقال عنه: "الإمام الكبير المجتهد المطلق صاحب التصانيف..برع في جميع العلوم وفاق الأقران وتفرد برئلسة العلم في صنعاء." (البدر الطالع ١٣٣/٢).

(٢) ألّف الصنعاني كتابه: (الإنصاف: في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف)، وسأُشير له فيما يأتي بالإنصاف. وألّف الشوكاني كتابه: (قطر الولي على حديث الولي)، وسأشير له فيما يأتي بقطر الولي.

(٣) الإنصاف للصنعاني ٤٥، ٤٦. وانتهى من كتابة رسالته عام ١٢٩٩هـ، انظر: الإنصاف ١٣٧.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٣

وقد تأثّر الصنعاني في كتابه هذا بالمعتزلة ومن مال لرأيهم في إنكار الكرامات كالإسفراييني، ومن مصادره التي صرّح بها أو أشار لها محقق كتابه: جمع الجوامع لابن السُّبكي وشرحه لابن المحلي، وابن حجر في شرح نخبة الفِكَر، ويأخذ عن ابن القيم في إغاثة اللهفان، وكذا عن أبي حنيفة وابن تيمية[١]. وفي كتابه مادة جيدة نافعة كبيرة في الرد على القبوريين وغلاة المتصوفة، والتحذير من الشرك والوسائل المفضية إليه. وقد استغرقت هذه المسائل كثيرا من صفحات الكتاب[٢]. حيث أشار مثلا لمسألة حياة الخضر وضعّف المرويّات المزعومة في إثبات حياته، أو أنّه لقيَ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[٣]. وناقش قول الصوفية الاتحادية وبيّن بطلان قولهم[٤].

أما كتاب الشوكاني فهو في الأصل شرح للحديث القدسي: "من عادى لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة[٥]"، وفي تضاعيف شرحه للحديث تكلم الشوكاني عن أولياء الله وصفاتهم وكراماتهم وما احتفَّ بذلك من مسائل فأطال وأجاد وأفاد. ويظهر أن الشوكاني قد اطلع على كتابات ابن تيمية -خاصة كتابه (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان)- وتأثر بها وإن لم أقف له على تصريح بهذا الأمر.

وتقارن هذه الورقة بين مسلكِ العالِمين في كرامات الأولياء في دراسة موازِنة تحليلية نقدية بدءا من معنى الولي والولاية وتعريفهما، ودرجات الأولياء ورتبهم وصفاتهم، وكذا تعريف الكرامة وذكر ضابطها وأقسامها، والفروقات بينها وآيات الأنبياء من جهة، وآيات السحرة والكهّان من جهة أخرى. بالإضافة لحِكَم وقوع الكرامات وأحكامها وغير ذلك.

معنى الولي:

يرجع معنى مادة "وَلِيَ" في اللغة للقرب والدنوّ، وحصولِ أمرٍ ثانٍ بعد أول دون فاصل، ومنه "الولي" وهو المطر الذي يلي "الوسمي" أي: يتبعه[٦]. ومن هنا جاءت باقي المعاني كالنصرة، والموالاة، والوِلاية، والمولى: ابن العم والصاحب، والجار[٧].

لأما المعنى الشرعي للولي؛ فهو إما أن يكون بمعنى للفاعل، أو المفعول. وعلى معنى للفاعل؛ فالوليُّ الناصرُ لدين الله الداعي إليه. وعلى معنى المفعول فولي الله من أعانه الله على الاستقامة

[١] انظر الإنصاف للصنعاني: ١٠٩، ١٣٢.

[٢] انظر المرجع السابق: ١٢٠، ١٢٢.

[٣] انظر المرجع السابق ١٢٣، ١٢٤.

[٤] انظر المرجع السابق: ٤٣١.

[٥] أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٥٠٢) كتاب الرّقاق، باب التواضع.

[٦] ومن ذلك عنوان كتاب الشوكاني: (قطر الولي على حديث الولي)؛ فقد سماه بذلك كما ذكر في كتابه ٢٣١.

[٧] يُنظر للمعنى اللغوي معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١٤١/٦، ١٤٢.

والإخلاص في الطاعة. وعلى التقديرين فالولي من جمع إلى صحة الاعتقاد، أداء الفرائض والوقوف عند حدود الله، والتزود من النوافل، والأولياء موصوفون في القرآن بالإيمان والتقوى. يقول ابن تيمية: "والولاية: ضد العداوة، وأصل الولاية: المحبة والقرب، وأصل العداوة: البغض والبعد. وقد قيل إنّ الولي سمي وليا من موالاته للطاعات، أي متابعته لها، والأول أصح. والولي: القريب، يقال: هذا يلي هذا، أي يقرب منه.((١))"

وثمة إضاءات وتنبيهات لابد أن نشير إليها فيما يتصل بالمعنى الشرعي للولي:

- أهمية التفريق بين ولاية العبد لله، وولاية الله للعبد، فالله لا يوالي أحدا عن افتقار أو حاجة تعالى وتقدس سبحانه، بل يوالي عباده تكرما منه ونصرة لهم وتفضلا عليهم. قال تعالى: (وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا).
- قرر الصنعاني أن الأولياء هم "العارفون بالله حسبما يمكن، المواظبون على الطاعات، المعرضون عن الانهماك في اللذات والشهوات، المجتنبون للمعاصي((٢))"، ثم ربط تعريف الولي بتعريف العدل عند أهل العلم. والعدالة: مَلَكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، والتقوى تشمل اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة. بل إن الصنعاني يرى أن "تعريف العدل أضيق؛ لأنه أخذ فيه الملكة، وأخذ فيه عدم التلبس ببدعة((٣))". ويرى حاتم العوني أنه ليس ثمة فرق معتبر بين تعريف العدل بأنه صاحب ملكة، كما مر، وتعريفه بأنه من غلب خيرُه شرَّه، أو غلب عليه فعل الطاعات وترك المعاصي. مع ضرورة اشتراط المروءة، ولم يكن اشتراطها عبثا، إذ يُخرج اشتراطها الصغيرَ غير المكلف والمجنون، ممن لا يُوصفون بتقوى ولا فسق. وهذا هام في بحثنا للولاية. ثم إن اشتراط المروءة كذلك لازم؛ لإخراج من يغلب على الظن أنه ليس بعدل، وإن لم يثبت عليه يقينا أنه فاسق. ثم تكون العدالة على قسمين: ظاهرة، وتعني الإسلام وعدم العلم بالمفسِّق، وتُعرف من خلال الخبرة القصيرة والسطحية. والعدالة الباطنة وضابطها الإسلام والعلم بعد المفسِّق، وتُعرف من خلال الخبرة الطويلة أو القوية. ومن الجلي أنه لا يُقصد بالعدالة الباطنة خفايا القلوب والنوايا، فهذا أمر لا يعلمه إلا الله، بل إن كثيرا من الأعمال والأقوال قد يُخفيها صاحبها ولا يُبديها، فتكون من الخلوات التي لا

((١)) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية ٩.

((٢)) الإنصاف للصنعاني ٤٧، ٤٨.

((٣)) المرجع السابق ٤٨

يطلع عليها إلا علّام الغيوب سبحانه[١]. ويذكر محمد الأمين الشنقيطي أنَّ عدل الشهادة هو عدل الرواية باستثناء أمور يسيرة. ويُعرّف العدل بأنه من اجتنب الكبائر مطلقا، والصغائرَ في الأغلب، أما نادرُ الصغائر فلا يقدح في العدالة لعسر التحرز منه[٢]، ولعل الصغائر هي اللمم للذي ذكره الله عز وجل في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ ٱلۡمَغۡفِرَةِۚ﴾ على أحد القولين في تفسير الآية[٣]. ثم يعود الشنقيطي للتأكيد على أن الصغائر المستقبحة والمستقذرة لابد من الترفع عنها في اشتراط العدالة؛ "لدلالتها على دناءة الهمة وسقوط المروءة، كسرقة لقمة وتطفيف حبة. ويُشترط للعدالة سلامة المروءة من القوادح؛ فارتكاب ما يُخلُّ بالمروءة يُخلُّ بالعدالة، كالبول في الطريق والأكل في السوق لغير السوقيِّ، ومخالطة الأنذال وغير ذلك.[٤]"

- دخول الولي تحت الدعوة النبوية، وهذا أمر مشترك اتفق عليه الصنعاني والشوكاني في مواضع عديدة((٥)).
- اشترط ابن حجر في الأولياء السلامة من الهفوات والزلل، وقد رد الصنعاني على ذلك، واحتج عليه بأن الخطأ ملازم للآدميين((٦))، ويقرر الشوكاني أنه لا يلزم أن يكون الولي مداوما على القُرَب والطاعات،بل المراد أن يكون هذا غالب حاله وشأنه((٧)). وهذا نقاش قد يطول، والمقصود هنا التمييز بين اسم الولي والولاية، فلا يُتصوّر في الولي أنه صاحب كبيرة، أو مصرّ على صغيرة؛ لأن التقوى صفته التي تلازمه. ولذا حُكيَ عن ابن تيمية أن الأولياء يتنزهون عن فضول المباحات، فيما ذكر غيره من أهل العلم أن التمتع بفضول المباحات جائز لا بأس فيه((٨)).
- يلزم أن يكون الولي معاديا مبغِضا لأعداء الله منكرا عليهم، كما أكد على ذلك الشوكاني((٩))، وهذا من صميم الولاية وجوهرها.

((١)) يُنظر خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل لحاتم الشريف العوني ٧، ٩، وانظر كذلك: شرح نخبة الفكر للملا علي قاري ٢٤٧، ٢٤٨.

((٢)) انظر: نثر الورود على شرح مراقي السعود لمحمد الأمين الشنقيطي ٣٦٥/١.

((٣)) انظر تفسير الطبري ٦٧/٢٢ وما بعدها.

((٤)) نثر الورود على شرح مراقي السعود للشنقيطي ٣٦٥/١.

((٥)) انظر الإنصاف للصنعاني ٦٨، وقطر الولي ٢٨٢.

((٦)) انظر: الإنصاف ١٢١، ١٢٢.

((٧)) انظر: قطر الولي ٤٢١.

((٨)) انظر: شرح رسالة "الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان" لصالح آل الشيخ ١٩، ١١٨.

((٩)) انظر: قطر الولي ٢٧٣، ٢٧٤.

وما سبق يُوصلنا لمسألة هامة وهي نسبية الولاية وتفاوت أهلها فيها والمنضوين تحت لوائها، يقول الشوكاني عن ذلك: "وَمن كَانَ فِيهِ بعض هَذِه الْخِصَال، واشتمل على شطر من هَذِه الصِّفَات فَلهُ من الْوَلَايَة بِقدر مَا رزقه الله سُبْحَانَهُ مِنْهَا، ووهب لَهُ من محاسنها.((١))"، ويقول: "وأولياء الله سُبْحَانَهُ يتفاوتون فِي الْوَلَايَة بِقُوَّة مَا رزقهم الله سُبْحَانَهُ من الْإِيمَان، فَمن كَانَ أقوى إِيمَانًا كَانَ فِي بَاب الْوَلَايَة أعظم شَأْنًا، وأكبر قدرا وَأعظم قرباً إِلَى الله، وكرامة لَدَيْهِ.((٢))"

ويقرر الشوكاني ما هو معروف من أنَّ الأنبياء أفضل الأولياء، وأن أفضلهم أولو العزم من الرسل، وأن أفضل أولي العزم محمدٌ -صلى الله عليه وسلم-، ويلي ذلك من البشر الصحابةُ رضوان الله عليهم أجمعين((٣)). ويواصل الشوكاني حديثه في المفاضلة والموازنة بين أولياء الله معلقا على الآية: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ) مشيرا إلى أن المقتصدين والسابقين داخلون في عداد الأولياء، منبّها لأمرين: الأول منهما -وقد وقع فيه خلاف بين المفسرين والعلماء- أنَّ هذه الآية خاصة في أمة محمد، بدلالة قوله تعالى: (ثم أورثنا الكتاب)، بخلاف الآيات الأخرى في سور الواقعة والمطففين والانفطار والإنسان؛ فهي شاملة لجميع الأمم المتقدمة. وأما التنبيه الآخر فيتعلق بأن الآية ليست محصورة مقصورة على حفّاظ القرآن دون غيرهم((٤)).

ويخصُّ الصنعاني الطائفة المنصورة -بعد أن سرد الأحاديث الواردة في ذلك- بالمجاهدين مستدلا بألفاظ جاءت بها المرويّات من قبيل: "يقاتلون" و"ينصرون" حاملا ما أُطلق على ما قُيّد. ومستدلا كذلك بأحاديث نزول عيسى -عليه السلام- في قوم يقاتلون الدجال، ثم يُشير لتفريقه بين الأولياء والطائفة المنصورة، فالولي عنده -كما مرَّ- كلُّ مؤمن عَدْل((٥)).

ويؤكد الشوكاني دخول العلماء العاملين ضمن الأولياء((٦))، فيما يحدد الصنعاني -معلقا على الآيات الواردة في صدر سورة الأنفال- بأن هذه صفات الأولياء، فيما جاءت صفات المتقين في صدر سورة البقرة. وعنده أنَّ صفات الولاية في سورة الأنفال مركّبةٌ من أجزاءَ من الإيمان

((١)) المرجع السابق ٢٥٦.
((٢)) المرجع السابق ٢٥٧، ٣١٤.
((٣)) انظر قطر الوليّ للشوكاني ٢٥٥، ٢٩٣.
((٤)) انظر: قطر الوليّ للشوكاني ٢٤٥، وقارنه بالفرقان لابن تيمية ٣٨.
((٥)) انظر: الإنصاف في كرامات الأولياء للصنعاني ٦٠،٦١.
((٦)) انظر: قطر الوليّ للشوكاني ٣٠٧.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٣

وأجزاءَ من الإسلام وحصيلة ذلك مرتبة الإحسان((١))، خلافا للشوكاني الذي يقرر أن الإحسان أمر مختلف وزائد عن مرتبتي الإسلام والإيمان. فالإحسان عند الشوكاني مرتبةٌ لا ينالها إلا المؤمنون الأولياء الذين رسخت أقدامهم في الولاية((٢)). ويقول ما نصّهُ: "فالإحسان هُوَ موهبة يتفضل الله بهَا على خُلّص عباده وَجلّة صفوته وأكابر أوليائه وَأهل محبته. فَالَّذِي يَنْبَغِي أَن يُقَال إِن الْإِحْسَان مَشْرُوط بِالْإِسْلَامِ وَالْإِيمَان، وَأَنه لَا يتم إِلَّا لمن حصل لَهُ هَذَانِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ شَيْء ثَالِث، لَيْسَ هُوَ عين أَحدهمَا وَلَا مركبا مِنْهُمَا، وَفرق بَين الشّطْر وَالشّرط، فَإِن الشَّرْط خَارج عَن الْمَشْرُوط وَإِن استلزم عَدمُه عَدمَه، بِخِلَاف الشّطْر فَإِنَّهُ جزؤه الَّذِي تركب مِنْهُ مَعَ غَيره.((٣))"

صفات الولي:

لمّا كثُرَ الكلام والخلاف في صفات الولي وما يدخل في الولاية وما لا يدخل فيها، حسُن أن ننبه على جملة من الأمور:

- تحقق التقوى: فلا يكون الولي إلا متقيا لله متبعا لأمره ونهيه مستقيما على نهجه، وليس لهم من وراء ذلك سمة خاصة يمتازون بها عن غيرهم، وفي هذا يقول ابن تيمية: "وليس لأولياء الله شيء يتميزون به عن الناس في الظاهر من الأمور المباحات، فلا يتميزون بلباس دون لباس إذا كان كلاهما مباحا، ولا بحلق شعر أو تقصيره أو ظفره، إذا كان مباحا، كما قيل: كم من صدّيق في قباء، وكم من زنديق في عباء. بل يوجد في جميع أصناف أمة محمد صلى الله عليه وسلم إذا لم يكونوا من أهل البدع الظاهرة والفجور، فيوجدون في أهل القرآن وأهل العلم، ويوجد في أهل الجهاد والسيف ويوجدون في التجار والصناع والزراع.((٤))" ويقول الشوكاني: "وَكَيف يكون وليا لله سُبْحَانَهُ من يُعرض عَمَّا شَرعه لعِبَادِه ودعاهم إِلَيْهِ ويشتغل بزخارف الْأَحْوَال، وخواطر السوء ويُؤثِرُها على كَلَام من هُوَ ولي لَهُ؟! فَإِن هَذَا بالعدو أشبه مِنْهُ بالولي.((٥))"
- عزلة الولي لا تكون إلا فيما فيه نفع، ورجحت مصلحته. أما من كان ينفع الناس بعلمه، أو بموعظته وجهاده، ودعوته إلى الله؛ فقربه من الخلق يجعله أقرب من الحق، وهذا مقام الأنبياء ثمّ العلماء((٦)).

((١)) انظر: الإنصاف في كرامات الأولياء للصنعاني ٥٠.

((٢)) انظر: قطر الوليّ للشوكاني ٤١٦.

((٣)) المرجع السابق ٤٦٦.

((٤)) الفرقان لابن تيمية ٥١.

((٥)) قطر الوليّ للشوكاني ٤٤٦.

((٦)) انظر المرجع السابق ٤١٧، ٤١٨.

- لا تلازم بين الولاية والفقر،بل من سادات الأولياء من الصحابة من كانوا أغنياء، فوصف الغنى والفقر ليس وصفا كاشفا للولي، ومن ظنّ أنّ ولاية أهل الصُّفَّة كانت من جرَّاء كونهم فقراء فقط؛ فقد غلط.
- الزهادة والعبادة والعلم دون إيمان بالنبي واتباع له= لا تنفع صاحبها وليس لها صلة أو تعلق بالولاية((١)).
- من لم تصح عبادته ممن رُفع عنهم القلم كالأطفال والمجانين؛ ليسوا من الأولياء، وفي هذا يقول ابن تيمية: "وإذا كان المجنون لا يصح منه الإيمان ولا التقوى، ولا التقرب إلى الله بالفرائض والنوافل، وامتنع أن يكون وليا لله، فلا يجوز لأحد أن يعتقد أنه ولي لله، لا سيما أن تكون حجته على ذلك، إما مكاشفة سمعها منه، أو نوعٌ من تصرّف، مثل أن يراه قد أشار إلى أحد، فمات أو صرُع، فإنه قد عُلم أن الكفار والمنافقين من المشركين وأهل الكتاب، لهم مكاشفات وتصرفات شيطانية، كالكهان والسحرة وعباد المشركين، وأهل الكتاب، فلا يجوز لأحد أن يستدل بمجرد ذلك على كون الشخص وليا لله، وإن لم يُعلم منه ما يناقض ولاية الله، فكيف إذا عُلم منه ما يناقض ولاية الله، مثل أن يُعلم أنه لا يعتقد وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم باطنا وظاهرا، بل يعتقد أنه يتبع الشرع الظاهر دون الحقيقة الباطنة، أو يعتقد أن لأولياء الله طريقا إلى الله غير طريق الأنبياء.((٢))"
- لا يُشترط في الولي عصمته، بل الأصل عدمها، إلا ما كان من عصمة أنبياء الله ورسله. فقد يحصل منه الخطأ، وقد يقع بعضهم في الغلط، وقد تغيب عنهم بعض علوم الشريعة، أو تشتبه عليهم بعض أمور الدين، "وخيار الأمور أوساطها، وهو ألا يُجعل [الوليُّ] معصوما ولا مأثوما إذا كان مجتهدا مخطئا، فلا يُتّبع في كل ما يقوله، ولا يحكم عليه بالكفر والفسق مع اجتهاده.((٣))" وما ذاك إلا لأنهم بشر، يجري عليهم ما يجري على عموم الخلائق، ولذا؛ نبّه الشوكاني إلى أنّه لا تنافي بين محبة المؤمن للقاء الله وكراهته للموت، وأن ذلك لا يخرجه عن رتبة الولاية((٤))، ويقول في ذلك: "ظَاهر الْأَحَادِيث أَن الْكَرَاهَة لنَفس الْمَوْت الَّذِي هُوَ انْتِقَال من الدَّار الأولى إِلَى الدَّار الْآخِرَة من غير حَاجَة إِلَى تَأْوِيل. وَلَا شكّ أَن الْكَرَاهَة للْمَوْت قد تكون لاستصعاب مقدماته، وَقد تكون لما فِي الْمَوْت من

((١)) الفرقان لابن تيمية ٢٢، ٢٥.

((٢)) المرجع السابق ٥٠، ٥١.

((٣)) الفرقان لابن تيمية ٦٥.

((٤)) انظر: قطر الوليّ للشوكاني ٥١٦.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٣

مُفَارقَة الْأَهْل وَالْولد وَالْأَصْحَاب والأتراب، وَقد تكون للخوف من أَن يُفَارق الدُّنْيَا وَهُوَ غير رَاض من نَفسه بِأَعْمَاله الصَّالِحَة، أَو لذنوب اقترفها لم يخلص التَّوْبَة عَنْهَا، أَو لحقوق لله سُبْحَانَهُ، أَو لِعِبَادِه لم يتَخَلَّص عَنْهَا.((١))" ولمّا كان الأمر على ما بينّا من عدم عصمة الولي، كان أهل العلم وأرباب السلوك يحْذَرون ويحذّرون من الاغترار ببعض ما يُجريه الله على أيديهم. ويفْرَقون منه فَرَقا عظيما، ويخافون أن يكون تلاعبا من الشيطان، أو استدراجا من الرحمن. ويؤكدون أن إبليس يمكر مكره ويحرص كلَّ الحرصِ على الدخول على الصالحين من هذا الباب طمعا في إفسادهم، ورغبة منه في إغوائهم. فوليُّ الله حقًّا وصدقًا متيقّظٌ متنبّهٌ، بل إن يقظته هذه جزء من ديانته وعلمه وخشيته من الله. ويقول ابن تيمية في هذا: "ولما كانت الخوارق كثيرا ما تنقص بها درجة الرجل، كان كثير من الصالحين يتوب من مثل ذلك، ويستغفر الله تعالى، كما يتوب من الذنوب، كالزنا، والسرقة، وتُعرض على بعضهم فيسأل الله زوالها، وكلهم يأمر المريد السالك ألا يقف عندها، ولا يجعلها همته، ولا يتبجح بها، مع ظنهم أنها كرامات، فكيف إذا كانت بالحقيقة من الشياطين تغويهم بها.((٢))" ولم يغب هذا الأمر عن الشوكانيِّ فأشار إليه بقوله: "وَلَا يجوز للْوَلِيّ أَن يعْتَقد فِي كل مَا يَقع لَهُ من الْوَاقِعَات والمكاشفات أَن ذَلِك كَرَامَة من الله سُبْحَانَهُ. فقد يكون من تلبيس الشَّيْطَان ومكره. بل الْوَاجِب عَلَيْهِ أَن يعرض أَقْوَاله وأفعاله على الْكتاب وَالسّنة، فَإِن كَانَت مُوَافقَة لَهَا فَهِيَ حق وَصدق وكرامة من الله سُبْحَانَهُ. وَإِن كَانَت مُخَالفَة لشَيْء من ذَلِك، فَليعلم أَنه مخدوع ممكور بِهِ قد طمع مِنْهُ الشَّيْطَان فَلبس عَلَيْهِ.((٣))" ويورِدُ ما جرى لبعض الأولياء من التجارب في هذا الباب فيقول: "وَقد رَأينَا فِي تَرْجَمَة جمَاعَة من أهل الله وأوليائه أَنهم سمعُوا خطابا من فَوْقهم، وَرَأَوا صُورَة تكلمهم، وَتَقول يَا عَبدِي قد وصلت إِلَيّ، وَقد أسقطت عَنْك التكاليف الشَّرْعِيَّة بأسرها. فَعِنْدَ أَن يسمع مِنْهُم السَّامع ذَلِك يَقُول: مَا أَظُنك أَيهَا الْمُتَكَلّم إِلَّا شَيْطَانا، فأعوذ بِاللَّه مِنْك، فَعِنْدَ ذَلِك تتلاشى تِلْكَ الصُّورَة وَلَا يبْقى لَهَا أثر.((٤))" والضابط الفصل في هذا الأمر أن يعرض المرء ما ورد عليه من خواطر ومكاشفات على نور الوحي، ويزنَ كل شيء بميزان الحقِّ، ويقف عند حدود أحكام الشريعة وأخبارها فيسلَم((٥)). وينبه الشوكاني أيضا أن مصدر الخطورة في هذا

((١)) المرجع السابق ٥١٨. بتصرّفٍ يسير.

((٢)) الفرقان لابن تيمية ١٨٨، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٠٠/١١، ولابن الجوزي في (تلبيس إبليس) كلام حسن في هذا، انظر للباب العاشر: في ذكر تلبيسه على الصوفية من جملة الزهاد ١٤٥، وكذلك راجع كلام وابن القيم في (إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان).

((٣)) قطر الوليّ للشوكاني ٢٤٩.

((٤)) قطر الوليّ للشوكاني ٢٥٠.

((٥)) انظر: قطر الوليّ للشوكاني ٢٥٠، ٢٥١.

الباب أنَّ كثيرا مما يُظنُّ أنه من كرامات الأولياء قد يجري بعضه أو شبَهُهُ على يد السحرة والكفرة، "فَمن ظهر مِنْهُ شيْء مِمّا يُخَالف هَذَا المعيار فَهُوَ ردٌّ عَلَيْهِ، وَلَا يجوز لأحد أَن يعْتَقد فِيهِ أَنه ولي الله، فَإِن أَمْثَال هَذِه الْأُمُور تكون من أَفعَال الشَّيَاطِين، كَمَا نشاهده فِي الَّذين لَهُم تَابع من الْجِنّ. فَإِنَّهُ قد يظْهر على يَده مَا يظنّ من لم يستحضر هَذَا المعيار أَنه كَرَامَة. وَهُوَ فِي الْحَقِيقَة مخاريق شيطانية وتلبيسات إبليسية.(١)" ويذكر الشوكاني أنَّ بعض أهل الرياضة ممن ترك الاستكثار من الطعام والشراب وفق نسقٍ معلومٍ، وطريقٍ مرتبة محددة قد يحصل لهم لون من ألوان الصفاء النفسي والعقلي الذي يُدركون معه ما لا يدركه غيرهم، وليس هذا من الكرامات في شيء، ويقول متمما لكلامه: "وَلَو كَانَ من الكرامات الربانية، والتفضلات الرحمانية، لم يظْهر على أَيدي أَعدَاء الله، كَمَا يَقع ذلك كثيرا من المرتاضين من كفرة الْهِنْد الَّذين يسمونهم الْآن (الجوكية). وَقد يظْهر شَيْء مِمّا يُظنّ أَنه كَرَامَة على لِسَان بعض المجانين. وَسبب ذَلِك كَمَا ذكره الْحُكَمَاء أَنه قد ذهب عَنهُ مَا يصنعه الْفِكر من التّفْصِيل وَالتّدْبِير، اللَّذين يستمران للعقلاء. فَيكون لعقله إِدْرَاك لَا يكون للعقلاء، فَيَأْتِي فِي بعض الأحيان بمكاشفات صَحِيحَة وَمَا يشابهها فيظن من لَا حَقِيقَة عِنْده أَنه من أَوْلِيَاء الله، وَذَلِكَ ظنٌّ بَاطِل، وتخيلٌ مختل، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَة مَجْنُون قد رفع الله عَنهُ قلم التّكْلِيف، وَلم يكن وليا لله، وَلَا عدوا.(٢)" وكلام الشوكاني هنا، وكلام غيره من أهل العلم في هذا الباب والسياق يدلُّك على فطنتهم وشدّة تمييزهم وقوة تأملهم رحمهم الله، فإثباتهم لكرامات الأولياء وإقرارهم بحصول الخوارق على أيديهم، لم ينفِ تمييزهم بين صور هذه الخوارق وبواعثها وأسبابها. بل إن الفاحص لكلامهم والمتدبر له يرى بوضوح أنهم قد بنوا نظاما كاملا على المستويين الذاتي/النفسي، والمستوى الخارجي الواقعي= فرّقوا فيه بين آيات الرحمن وآيات الشيطان، بل نصّوا على علامات لابد أن تتوفر في المرويات والحكايات التي ترد فيها الخوارق للتمييز بين صحيحها وسقيمها.

تعريف الكرامة:

وما سبق يدعونا للحديث عن ضابط الكرامة وتعريفها، وقد عُرّفت بأنها ما يجريه الله على يد الولي من خرق العادات، أما آية النبي وبرهانه فتكون خارقة لعادة الثقلين. ومن ضوابط الكرامة الاستقامة على الشرع، وأنَّ خرق العادة لوحده ليس دليلا على الكرامة. مع ضرورة ألا تكون القصة المروية في خرق العادة مضادّةً للشرع مصادمةً له؛ إذ الكرامة من فعل الله يُجريه على

(١) المرجع السابق ٢٥٣،٢٥٢.

(٢) المرجع السابق ٢٥٣، بتصرف يسير.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٣

عباده فلا تكون بحالٍ معارضةً للوحي. ثمّ لابد من حصول الإكرام وتحقّقه في خرق العادة، وثبوت سند الرواية وصحته، وإذا كانت حادثة عظيمة فينبغي أن ينقلها الجمُّ الغفير وتستفيض وتنتشر. ومن باب التأكيد على تنوع إطلاقات ودلالات لفظ الكرامة فنُشير إلى أن كرامات الله لعباده عامة وخاصة، فالإكرام العام يشمل بني آدم كلَّهم، حيث فضّلهم الله على غيرهم من المخلوقات. أما الإكرام الخاص وهو المقصود هنا، فإن الله يُكرم عباده المؤمنين بهدايتهم وتوفيقهم للطاعات. والمقصود أن باب إكرام الله لعباده الخارج عن نطاق خرق العادة كبير معروف.

ولا تكون الكرامة فيما هو من خصائص الرب سبحانه وتعالى، وقد عاب الصنعاني على غلاة المتصوفة أنهم نسبوا للأولياء القدرة على التصرف في الكون[(١)]، وردّ على من يقول إن أمر الولي بين الكاف والنون فقال: "وهذا غلو كغلو النصارى في المسيح أو نوع من الجنون.[(٢)]"

وإطلاق لفظ "خرق العادة" غير منضبط بل هو نسبي متفاوت، والتسمية الشرعية الصحيحة الثابتة: الآية والبرهان، ولفظ المعجزة في اللغة وفي استعمال الأئمة المتقدمين يشمل كل خارق للعادة. لكنَّ كثيرا من المتأخرين صاروا يفرّقون؛ فيجعلون المعجزة للنبي، والكرامة للولي[(٣)]، وترجمَ عبد الرزّاق الصنعاني في مصنفه بقوله: باب ما يُعجّل الله لأهل اليقين من الآيات، وساق فيه عددا من كرامات الصالحين[(٤)]. وترجم البخاري في صحيحه قائلًا: (باب علامات النبوة في الإسلام) وساقَ عدداً من الأحاديث التي تضمّنت دلائل على نبوّة نبينا، وساق في الباب نفسه بعض الكرامات؛ كزيادة الطعام للصّدّيق، وما رآه الصحابيُّ من السحابة أو الضبابة التي غشيته حين قرأ سورة الكهف[(٥)]. فالتفريق بين المعجزة والكرامة اصطلاحٌ حادث. وقد أطلق ابن تيمية لفظ المعجزة على الكرامة فقال عن الخوارق: "وأمّا المعجزات التي لغير الأنبياء من باب الكشف والعلم.[(٦)]" وسمى معجزات الأنبياء كرامات[(٧)] ففي الأمر سعة.

ومن المعالم الدالة في هذا الباب أن كرامة الولي نفسها امتداد لآية النبي وداخلة ضمنها، وفي هذا يقول الصنعاني معترضا ثم مجيبا مفسرا: "جعلُ الكرامات أو بعضها من معجزات النبيِّ صلّى الله

[(١)] انظر: الإنصاف للصنعاني ٦٥، ٦٦.

[(٢)] المرجع السابق ١٠٣.

[(٣)] انظر: قاعدة في المعجزات والكرامات لابن تيمية ٧.

[(٤)] المصنف لعبد الرزّاق ١١/٢٨٠-٢٨٨.

[(٥)] انظر: صحيح البخاري ٤/١٩١.

[(٦)] انظر: مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ٥/٦٠٤، وراجع النبوات لابن تيمية ١/١٤٣،١.

[(٧)] انظر: النبوات أيضا ١/١٣٦

عليه وسلّم= جهلٌ بحقيقة المعجزة، فإنَّ للمعجزة شروطًا خمسة: ثالثها أن تكون عقيب دعوى مدّعي النّبوّة...ثمَّ استدرك فقال: وكأنّه يريد أن الكرامة كالمعجزة من حيث أنها دلّت على صدق الرسول حيث وقعت على يد بعض من اتّبعه؛ فدلّت على صدقه.((١))" وهو ما يقرره ابن تيمية وغيره إذ يقول: "أما الصالحون الذين يدعون إلى طريق الأنبياء لا يخرجون عنها، فخوارقهم من معجزات الأنبياء؛ فإنّهم يقولون: نحن إنما حصل لنا هذا باتباع الأنبياء، ولو لم نتبعهم لم يحصل لنا هذا.((٢))"

ومن مشكلات الأشاعرة رحمهم الله أنهم لم يذكروا فرقا صحيحا مستقيما بين آية النبي وكرامة الولي، ولا بين آية النبي وخوارق السحرة والكهنة وغيرهم. وهذا عائد لأسباب منها: حصرهم دليل النبوة في معجزة النبي. يقول السفاريني معرّفا الكرامة: "أمر خارق للعادة، غير مقرون بدعوى النبوة ولا هو مقدمة لها، يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح، ملتزم بمتابعة نبي كُلّف بشريعته، مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح، علِمَ بها ذلك العبد الصالح، أو لم يعلم.((٣))" ويَرِدُ على هذا أنّ الولي قد يتحدى بكرامته ويُظهرها، كما في قصة خالد بن الوليد -رضي الله عنه- حين شرب السم، وقصة غلام الأخدود((٤))، وقد لا يُظهرها ولا يتحدى بها، وآية النبي ثابتة وإن لم يتحدَّ بها. ويُشير عبد القاهر البغدادي لتساوي المعجزة والكرامة من حيث نقضهما للعادة((٥))، وفي موضع آخر يُرجع التمييز بين معجزة النبي وكرامة الولي لثلاثة أمور؛ أولها تسمية ما يدل على صدق النبي معجزةً، وتسمية ما يظهر على يدل الولي كرامة. وثانيها أن صاحب المعجزة يُظهر معجزته ويتحدى بها، وصاحب الكرامة يجتهد في كتمانها، أما الفرق الثالث فيتعلق بعصمة النبي بخلاف الولي((٦)). وهذه ليست فروقا في نفس الأمر، فكلامه ليس تمييزا حقيقيا بين آية النبي وكرامة الولي، بل هي فروق وضعية إضافية. وهذا خطأ منهجي؛ إذ لابد أن يكون هناك فرق صحيح، يستقيم معه التمييز بين آية النبي وكرامة الولي. والجويني يؤكد هذه الفكرة فيقول عن المعجزة والكرامة: "لا يفترقان في جواز العقل إلا بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة.((٧))"

((١)) الإنصاف للصنعاني ٨٥، ٨٦.

((٢)) النبوّات ١٤١/١.

((٣)) لوامع الأنوار البهية للسفاريني ٣٩٢/٢.

((٤)) انظر بخصوص خبر خالد بن الوليد -رضي الله عنه- للسمِّ، مصنف ابن أبي شيبة ٥٤٧/٦، ومجمع الزوائد للهيثمي ٣٥٠/٩، وأما قصة أصحاب الأخدود فوردت في صحيح مسلم ٢٩٩/٤.

((٥)) أصول الدين للبغدادي ١٧٤، بواسطة الكرامات لأبي الحسن اللالكائي ١٤.

((٦)) انظر: أصول الدين للبغدادي ١٧٤، ١٧٥، بواسطة الكرامات لأبي الحسن اللالكائي ١٦.

((٧)) الإرشاد للجويني ٢٦٧، بواسطة الكرامات لأبي الحسن اللالكائي ١٦.

وترتب على هذا الإشكال عند الأشاعرة التزامهم بأنَّ ما وقع وصار معجزة للنبي؛ جاز وقوعه وحصوله كرامة للولي((١)). وقد انتقد الصنعاني قول من يقول: إن كل ما جاز أن يكون معجزة جاز أن يكون كرامة، وأن لا فارق بينهما إلا التحدي((٢)). يقول في هذا: "وإنما وسّع القاصرون نطاق الكرامة فقالوا: كلُّ ما كان معجزةً للنبي صلّى الله عليه وسلّم جاز أن يكون كرامةً للوليّ، وأنه يقلب العصا حيّة ويُخرج الناقة العشراء من الصخرة الصمّاء، فهذا لا نقوله ولا كرامة، ولا دليل عليه.((٣))" وعاب ابن تيمية مسلك الأشاعرة فقال: "وبعضهم يقول بجواز خرق العادة مطلقًا، وأنَّ ما خُرق لنبيٍّ من العادات جاز أن يُخرق لغيره من الصالحين، بل ومن السحرة والكهّان. والفرق عندهم مقتصرٌ على اقتران خرق العادة بدعوى النبوة وهو التحدّي، أو أنّه لا يمكن معارضة خارق النبيِّ بخلاف باقي الخوارق. ومن أخطاء هؤلاء أنّهم جوّزوا كرامات الصالحين، ولم يجعلوا بين جنسها وجنس كرامات الأنبياء فرقًا، بل صرّح أئمتهم أنَّ كلّ ما خُرق لنبي يجوز أن يُخرق للأولياء، حتى معراج محمد وفرق البحر لموسى، وناقة صالح وغير ذلك. ولم يذكروا بين المعجزة والسحر فرقًا معقولًا.((٤))"

وحاصل القول أنَّ الفروق التي ذكرها الأشاعرة بين معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء ومخاريق أولياء الشياطين فروق ضعيفة غير معتبرة، بل ليست فروقا أصلا.

ومن المعلوم أنَّ ثمة فرقا بين الحال الرحمانية للنبي أو الولي حيث يُصيّرُ اللهُ النار بردا وسلاما على النبي أو الولي، وبعض الأحوال الشيطانية التي قد يتمكن أهلها -بمعونة الشياطين- من إطفاء النار فقط، دون أن تكون عليهم بردا وسلاما. فلابد من التمييز والتفريق بين هذه الأحوال والمقامات.

وحين عرّف الصنعاني الكرامة ذكر أنها ظهور أمرٍ خارق للعادة، من قبل شخص غير مقارن لدعوى النبوة، فما لا يكون مقروناً بالإيمان والعملِ الصالح يكون استدراجًا، وما كان مقروناً بدعواها يكون معجزة، وأورد كلام النووي في (بستان العارفين) أنَّ الكرامة مقيدة بأمور منها: ألا تؤدّي إلى رفعِ أصلٍ من أصول الدين، ألا تخرم حكماً شرعيًّا، وألا تخرم قاعدةً دينيّة، ونصَّ على أن الكرامة لا تُقيّد بالعقل، بل بالشرع فنقول: إنّها لا تكون فيما هو من خواصِّ الألوهيّة((٥)). وردَّ على وصف غلاة المتصوّفة للأولياء بالتصرّف في الكون، واستغناء العالَم بهم عن الله تعالى، وجعلهم الملائكة أبعاضاً لأقطابهم((٦)).

((١)) الإرشاد للجويني ٢٦٩، بواسطة الكرامات لأبي الحسن اللالكائي ١٦.

((٢)) انظر: الإنصاف في كرامات الأولياء للصنعاني ٧١.

((٣)) المرجع السابق ٨٧.

((٤)) النبوات لابن تيمية ١/١٣٣-١٣٧.

((٥)) انظر: الإنصاف للصنعاني ٨٥.

((٦)) انظر: المرجع السابق ٦٥، ٦٦.

ولأن مدار الكلام في تعريف الكرامة كان على لفظ العادة، فقد قدم ابن تيمية إضاءات هامة حول معنى الاعتياد والمقصود به، وأبان في ذلك عن قدرة نقدية عالية كاشفة لمواطن الخلل التي تتابع عليها كثير من السابقين والمعاصرين، ويمكن اختصار رأيه في جملة من النقاط[(١)]:

١) لفظ خرق العادة غير منضبط وغير مؤثر، ولا دليل عليه، ولم يتكلم به السلف؛ لأنه أمر نسبي إضافي متفاوت "ولا يجوز أن يُجعل مجرد خرق العادة هو الدليل؛ فإن هذا لا ضابط له[(٢)]"، وإنما الصواب كما حقق ذلك ابن تيمية أن يُقال: "من شرطها أن تكون خارقة للعادة، بمعنى أنها لا تكون معتادة للناس فهذا ظاهر يعرفه كل أحد.[(٣)]" وهذه الطريقة في التعريف لم يتنبه لها غالب من عرّف الكرامات. فالإعجاز في آيات الأنبياء، وخرق العادة فيها وفي كرامات الأولياء من الصفات والمحددات الضرورية، ولكنه ليس لوحده ضابطا مستقيما فاصلا، لتفاوته في نفسه، واختلافه باختلاف الزمان والمكان والجماعات، فهو وصف ملازم وليس حدا أو ضابطا، وأما إذا جُعل "خرق العادة" أو "الإعجاز" أو "الإعجاب نفسه" ضابطا فمن الضروري أن يُقيّد في الكلام.

٢) ومن صور التفاوت في العادة التي تنخرق، أن العادة التي تُخرق على يد النبيين هي عادة الثقلين، وأما الكرامة فهي خارقة لعادة الإنس للذين فيهم ذلك الولي، وقد تكون خارقة لعموم عادة الإنس، فالمسألة راجعة لتغير الأزمنة، والسحرة والكهنة يأتون بأمور خارقة لعادة من ليس منهم.

٣) النبوة نفسها معتادة في الأنبياء، وإن كانت خارقة لعادة غيرهم.

٤) ليس كل ما يخرق العادة يُعدّ آية، فالكهانة والسحر معتادان في أهلهما، مع كونهما خارقين لعادة غير الكهنة والسحرة، وما يعرفه الحاذقون في علوم الفلك والحساب والطب والنحو معتاد بينهم، خارق بالنسبة لغيرهم.

٥) إن قُصِدَ بخرق العادة أنَّ الشيء لا نظير له في العالم فهذا باطل، فما من عادة تُخرق إلا ولها نظير في الغالب، حتى آيات الأنبياء. بل النوع الواحد من آيات الأنبياء كإحياء الموتى حصل لأكثر من نبي، وعليه فيقرر ابن تيمية أنه -ولو سلّمنا جدلا- أن بعض آيات الأنبياء لا نظير لها، كالقرآن والعصا والناقة؛ فإنَّ هذا لا يلزم في سائر الآيات. والأنبياء كثر على مر التاريخ البشري، وآياتهم مشهودة محفوظة؛ فلا يصح القول بأنه عُدم نظيرها. وحتى على القول بأنها خارقة لعادة أقوامهم فليس هذا بحجة؛ لأن أكثر الناس لا يقدرون على خوارق السحرة والكهّان.

---

(١) انظر: النبوات لابن تيمية ١/١٦٣-١٧٣، ١/٥٥٩، ٥٦٠

(٢) المرجع السابق ١/١٧٣.

(٣) المرجع السابق ذات الصفحة.

٦) كرامات الأولياء وآيات الأنبياء رغم تفاوتها= تختلف في طرائق تحصيلها وسبل نيلها، فالكرامات تُنال بالصلاح والدعاء والعبادة، أما آيات الأنبياء فلا تُنال بذلك -ولو طلبها الخلق- حتى يأذن بها الله. ولكن قد يُقال في هذا أن كرامات الأولياء كذلك لا تكون إلا بإذن الله الكوني القدري، لكن مراد ابن تيمية أن باب الولاية مفتوح بخلاف النبوة.

٧) المعجزة ما أعجزَ كل من ليس بنبي، ويدخل في ذلك لابتداء من لم يشهد للنبي بالنبوة، من مكذبي الإنس والجن، وتسمية الخوارق بالعجائب داخل في هذا الباب. فالعجيب من الأمر: ما خرج عن نظيره؛ فلم يكن له نظير، فلابد أن يكون من العجائب التي لا نظير لها عند غير الأنبياء من الإنس والجن.

٨) يؤكد ابن تيمية على أن المعجزة لا يجب أن تخرق عادة الأنبياء، لا أن نقول: ولا يجوز أن تخرق عادات الأنبياء؛ لأنه من للثابت أن آية بعض النبيين قد تكون خارقة لمعجزات من سبقوه خارجة عن المعتاد فيها[(١)].

وحتى تظهر وتتضح ثمرة الكلام السابق حول لفظ العادة؛ فيلزمنا التعليق والتمييز بين مقدور الله سبحانه ومقدورات خلقه من الملائكة والجن والحيوانات ومنهم البشر. فلما كان النبي داعيا الجنَّ للإيمان به؛ وجب أن تكون آياته خارجة عن مقدورهم[(٢)]. وفي الآية: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾. وآيات الأنبياء قد تكون خارجة عن مقدور الملائكة أيضا، فمن آياتهم التي لا تستطيعها الملائكة إنزالُ القرآن وتكليم الله لموسى. ولا يلزم أن تكون آية النبي -فضلا عن كرامة الولي- خارجة عن مقدور الملائكة؛ لأنهم ليسوا مخاطبين بالنبوة، ولا يكذبون على الله[(٣)]. وبنظر فاحص واسع دقيق وتتبع جيد ميّز ابن تيمية بين ما يدخل في مقدور الجن والحيوان وعموم الخلق من جهة، وقدرة الله سبحانه. فالخوارق الشيطانية التي يأتي بها بعض السحرة ونحوهم ليست تصرفا في جنس المخلوق؛ إذ التصرف في جنس المخلوق من اختصاص الرب سبحانه، وقد يُجريه بمشيئته على يد نبيٍّ أو مَلَك. وغاية ما يقدر عليه الجان وبعض الحيوان أن يتصرفوا في أعراض الحيِّ كالإماتة والمرض[(٤)]. ويزيد ابن تيمية هذا الأمر إيضاحا فيقول: "وكذلك إحضار ما يُحضر من طعام، أو نفقة، أو ثياب، أو غير ذلك من الغيب. وهذا إنما هو نقل مالٍ من مكان إلى مكان، وهذا تفعله الإنس والجنّ، لكنَّ الجنّ تفعله والناس لا يبصرون ذلك. وهذا بخلاف كون الماء القليل نفسه يفيض حتى يصير كثيراً، بأن ينبع من بين الأصابع من غير زيادةٍ يُزادها، فهذا لا

[(١)] انظر: النبوات ٢/٨٥١، ٨٥٢.

[(٢)] انظر: المرجع السابق ١/١٥١.

[(٣)] انظر: المرجع السابق ٢/١٠٦١، ١٠٦٢.

[(٤)] انظر: المرجع السابق ١/١٤٥.

يقدر عليه إنسيٌّ ولا جنّي. وكذلك الإخبار ببعض الأمور الغائبة، مع الكذب في بعض الأخبار. فهذا تفعله الجنُّ كثيراً مع الكهّان، وهو معتادٌ لهم مقدورٌ، بخلاف إخبارهم بما يأكلون، وما يدّخرون، مع تسمية الله على ذلك، فهذا لا تظهر عليه الشياطين.((١))" ومن هنا فإن معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم ليست مجرد قطع المسافة من مكة إلى بيت المقدس، فهذا مقدور للجان، بل قطْعُها وعروجه للسماء؛ ليُريه الله من الآيات الغائبة ما يُخبر به((٢)).

ولأن فهم الكرامات وإدراكها متوقف على فهم آيات الأنبياء كان من الضروري أن نعرف أنَّ أعلى آيات الأنبياء تلك التي دلت على صدق نبوتهم. بخلاف الآيات الأخرى التي قد يشتركون فيها مع بعض أتباعهم المؤمنين. فنزول القرآن، وانقلاب العصا حية، والإخبار بأحوال الأمم السابقة، وخروج ناقة صالح، والإعلام بما يحصل يوم القيامة لا تكون للأولياء ولا لغيرهم((٣)).

وأعظم إشكال وقع فيه بعض المخالفين من الأشاعرة وغيرهم أنهم لم يضعوا حدا فاصلا بين آية النبي، وما قد يجري على يد غيره من ولي أو كاهن، وهذا خطأ منهجي كبير أورث اضطرابا وارتباكا ولوازم فاسدة((٤)). فآيات النبيين منها الكبير والصغير، فالكبير منها كانشقاق القمر ونزول القرآن لا يكون مثلها للولي أبدا. وأما الآيات الصغرى كتكثير الطعام ونحوه؛ فإنه وإن جرى مثلها على يد بعض الأولياء فإنهم لا يقاربونها في المقدار والعظمة. وعليه؛ فاختصاص الأنبياء إما أن يكون اختصاصا بجنس الآيات، وإما بقدرها وكيفيتها. وضرب ابن تيمية مثالا على هذا بالنار التي أُلقي فيها إبراهيم، وتلك التي دخل فيها أبو مسلم الخولاني((٥)). وأخيرا، فإن كرامات الأولياء داخلة في جملة آيات الأنبياء، ولكنها ليست من آياتهم الكبرى، ولا يتوقف عليها إثبات النبوة.

أما موقف الصنعاني من الكرامات فقد ترتب برأيي على نشأته في مجتمعٍ زيديٍّ؛ فلعله تأثّر ببعض المعتزلة، مع صدقه وجهاده وتحريّه للحق وإنصافه رحمه الله. وقد قال في كتابه (الأنفاس الرحمانيّة) ما نصُّه: "وإنّما قدّمتُ هذا لئلا يظنّ النّاظر أنّي أذهب إلى قول فريقٍ من الفريقين المعتزلة والأشعريّة؛ فإنّ الكلّ قد ابتدعوا في هذا الفنِّ الذي خاضوا فيه.((٦))" وعبارته موحية بما شاع عند كثير من ذوي الفضل أن الحق والصواب في أمور الاعتقاد لا يخرج عن المعتزلة والأشاعرة ومن شايعهما؛ لشهرت أقوال هاتين الطائفتين، وانتشارها خصوصا في بعض البقاع

((١)) النبوّات ١/١٤٥، ١٤٦.

((٢)) انظر: المرجع السابق ١/١٤٧، ٥٢٥، ٥٢٦.

((٣)) انظر: المرجع السابق ١/٥٢٦.

((٤)) انظر: المرجع السابق ١/٦٠٦.

((٥)) انظر: المرجع السابق ٢/٨٠٢-٨٠٤

((٦)) أفاده محقّق كتاب (الإنصاف في حقيقة الأولياء)، وأشار في المقدّمة إلى أنّه نقل هذا النصّ عن (الأنفاس الرحمانيّة) بواسطة مقدّمة تحقيق كتاب (إيقاظ الفكرة) ١/٨٠.

والأزمنة، وقد يخفى مذهب الحق على كثير من الناس، وتغيب معالمه، وإن كانت الأرض لا تخلو من قائم لله بالحجة.

والمقصود أنَّ الصنعانيَ ينفي الخوارق من الكرامات، ويكذّب بالقصص المروية الثابتة فيها وإن نُقلت عن سادات الصحابة والتابعين، وإن كان يقول لأنه لا ينكر الكرامات "وإنما يتبع ما صح[(١)]"، ويعبر أحيانا بأن "أكثر الكرامات التي شاعت بين العوام وحازت على عقول الخواص[(٢)]"= كذبٌ من العوام، وفي موطن آخر ينصُّ على الكرامات التي يؤمن بها ويوافق عليها فيقول: "إنّا قد قدّمنا أنّه لا ينكرها بإجابة الدعوات وتيسّر المطلوبات ودفع المحذورات إلا جاهل بالحقائق[(٣)]"، فهو لا يعرف من الكرامات "إلا إجابة الدعوات بعافية المريض والسلامة من المخاوف والتيسير للمطالب ونحو ذلك، وهذا عامٌّ للمؤمنين[(٤)]"، وهذا للقدر لم ينازع في إثباته أحد، لا المعتزلة ولا غيرهم. وينصُّ أيضا على أنَّ "من ادعى إثبات الخوارق فقد أفرط.[(٥)]"

وهو في مواضع من رسالته يصرح بدفاعه عن المعتزلة باعتبارهم من علماء المسلمين، ويؤكد على أنَّ معارضة المعتزلة والإسفراييني لوقوع الكرامات، كافية وكفيلة بنفي صحتها والإجماع على حصولها[(٦)]. ومعلوم أنَّ إجماع القرون المفضلة هو المعتبر في الباب، ولا يُلتفت لخلاف غيرهم من معتزلة ونحوهم. والمقصود أن منطلقات الصنعاني في نفي الكرامات هي نفسها منطلقات المعتزلة، حيث منعوا خرق العادة لغير النبي؛ لحصرهم دليلَ صدقِ النبيِّ بالمعجزة. ولا شك أنَّ المعجزات من أعظم آيات صدق الأنبياء، لكنها ليست الدليل الوحيد على صدقهم، هذا من وجه. ومن وجه آخر؛ فإنَّ خرق العادة للذي يكون على يد الأنبياء مختصٌّ بهم. يقول ابن تيمية: "ولا ريب أنَّ المعجزات دليل صحيح لتقرير نبوة الأنبياء، لكنَّ كثيراً من هؤلاء، بل كلٌّ من بنى إيمانه عليها يظنُّ أنْ لا تعرف نبوّة الأنبياء إلا بالمعجزات، ثم لهم في تقرير دلالة المعجزة على الصدق طرقٌ متنوعة وفي بعضها من التنازع والاضطراب ما سننبّه عليه، والتزم كثير من هؤلاء إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر ونحو ذلك.[(٧)]"

[(١)] الإنصاف للصنعاني ٧٨.

[(٢)] الإنصاف للصنعاني ٧٩.

[(٣)] المرجع السابق ٨٦.

[(٤)] المرجع السابق ٨٧.

[(٥)] المرجع السابق ٧٤.

[(٦)] انظر: المرجع السابق ٨٦، ٩٤.

[(٧)] شرح الأصفهانية لابن تيمية ٥٣٧، ٥٣٨.

وفي معرض محاجّته ودفاعه عن موقفه ردَّ الصنعاني على من أثبت الخوارق للأولياء بعموم قدرة الله وتعلقها بجميع الممكنات وهو ما استدل به صاحب الرسالة التي يردُّ عليها الصنعاني. وأجاب الصنعاني على ما أورده مخالفه من ثبوت الكرامات واستدلاله بأمور منها ما حصل لمريم عليها السلام؛ فأجاب الصنعاني عن ذلك بجوابٍ ضعيفٍ، وهو أنَّ مريم نبيّة، حكاه عن القرطبي، ثم أكمل: "ثمَّ إن أراد أنّا نُثبت الكرامات لمن ادّعاها؛ لأجل أنّها وقعت لمن ذكر فهذا غير صحيح؛ لأنّه إثباتٌ لها بالقياس، وإثبات الكرامات بالقياس ما يقوله أحدٌ من أهل الإسلام لا من العلماء ولا من العوامّ، لأنَّ الكرامة إنّما هي فضلٌ من الله يؤتيه من يشاء لا من نشاء نحن، والقياس لا يُحكم به على الربِّ عزّ وجلّ؛ فيُقال كما أحدث كرامةً لمريم يُحدثها لفلان، هذا هذيانٌ وتحكّمٌ على جناب الله الرحمن، وإن كان المراد أنّها وقعت لا ننكرها، فقدقدّمنالك عدم إنكار غير الخارق، وأمّا الخارق فهو محلُّ النّزاع، ولا يتمُّ الاستدلال بقصّة مريم؛ فإنَّ الله اختصّها بخوارق لم تكن لغيرها، مثل الإتيان بولد من غير أب، ونطق ولدها في المهد، فدلَّ أنَّ لها مرتبةً ومزيّةً ليست لغيرها، وأمّا قصة أبي بكر فهو من إحداث البركة في الطعام، ولا يُنكر وقد أخبر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أنَّ صلة الأرحام سببٌ لزيادة الأرزاق والأعمار...فهذه أمور لا ننكرها؛ فعلها الله من باب الأسباب والمسبَّبات لا يختصُّ بها الولي، بل أخبر أنَّ طعام الواحد يكفي الإثنين لحصول البركة، وأمّا قصّة سارية مع عمر فلم يُسندها ولم نجدها مُسندة، ومثلُها لو كان لشاعَ وكان متواترًا، وهذا ممّا يقول أهل الأصول أنّه إذا انفردَ الواحد بخبر توفّر الدواعي عل نقله فإنّه يُردُّ خبرُهُ، ومثّلوه بقتل خطيبٍ على المنبر، وهذه لابدَّ في نقلها من تواترها.[1]"

ولا شك أن جواب الصنعاني الذي نقله عن القرطبي من أنَّ مريم نبية ليس بصحيح، بل هي صدّيقة كما أخبر الله عن ذلك في كتابه، حازت على درجة الولاية وفازت بها. وقد أجاب ابن تيمية عن للذين يقولون إن العادة لا تخرق إلا لنبي، ويقولون إنّ ما جرى لمريم، وعند مولد الرسول صلى الله عليه وسلم إنما هو إرهاصٌ أي توطئة، وإعلامٌ بمجيء الرسول، فما خُرقت في الحقيقة إلا لنبي. فابن تيميّة يقول لهم: وهكذا الأولياء، فإنما خُرقت لهم لمتابعتهم الرسول، فكما أنَّ ما تقدّمه فهو من معجزلته، فكذلك ماتأخّر عنه[2]. والكرامات مشهودة معروفة بلغ بعضها رتبة التواتر؛ فلا يمكن جحدها وإنكارها، وحصول الكذب والمبالغة في بعض ما نُقل لا ينفي صحة وثبوت بعضها، خاصة ما حكاه الثقاة جيلا بعد جيل. ثم إن طريقة الصنعاني في رفض أخبار الكرامات إما أن تكون قائمة على تكذيب القصة وتضعيفها كرده لخبر سارية وهي قصة معلومة ثابتة، أو التشكيك في دلالتها ككلامه عن حصول البركة وتحققها بمعناها العام دون حصول زيادة حقيقية حسية في الطعام والشراب المبارك فيه. وعبد القاهر البغدادي يرى أن

---

[1] الإنصاف للصنعاني ١٠١، ١٠٢.

[2] انظر: النبوّات ١/١٣٣،١٣٢.

القدرية أنكرت كرامات الأولياء لأنهم لم يجدوا في أهل بدعتهم ذا كرامة((١)). ولا شكَّ أنَّ الكرامات موجودة مشهودة قبل ومتواترة عند كثيرٍ من الناس أعظم ممّا تواترت عندهم بعض معجزات الأنبياء. "وقد شهدها خلقٌ كثيرٌ لم يشهدوا معجزات الأنبياء، فكيف يكذّبون بما شهدوه ويصدّقون بما غاب عنهم؟!((٢))"

حِكَم حصول الكرامات:

١- دلالتها على كمال قدرة الله ونفوذ مشيئته.

٢- أنّها برهانُ صدقٍ على دعوة الأنبياء وتحقّق رسالتهم؛ فهي لم تحصل للولي إلا ببركة متابعته للنبي واقتدائه به. ومن هنا كان ظهور الكرامة متفاوتا بحسب الحال، والسياق الذي ظهرت وجرت فيه. فقد تجري على يدِ مبتدعٍ أو فاسقٍ في مقابل كافرٍ أو جاحدٍ معاند. وهي مسألة راجعةٌ لارتباط ظهور الكرامة بمقام نصرةِ الدين وأهله؛ ولذا كانَ ظهورها في التابعين أكثر من ظهورها في الصحابة((٣))؛ لتعلقها بالحجّة أو الحاجة، بل بعض الصحابة كانت خوارقهم أكثر ممن هو أفضل منهم كأبي بكر وعمر، وذلك لكمال غنى أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- وافتقار غيره إلى ما يقوّي إيمانه. ومما يحسُن التنبيه إليه هنا على سبيل الإشارة، الموازنة بين مقام الصّديقِ والمحدَّث الملهَم، كأبي بكر وعمر، حيث يقرر ابن تيمية مفسرا مبيِّنا أنَّ "مرتبة الصديق فوق مرتبة المحدَّث؛ لأن الصديق يتلقى عن الرسول المعصوم كل ما يقوله ويفعله، والمحدَّث يأخذ عن قلبه أشياء، وقلبه ليس بمعصوم، فيحتاج أن يعرضه على ما جاء به النبي المعصوم. ولهذا كان عمر رضي الله عنه يشاور الصحابة رضي الله عنهم، ويناظرهم ويرجع إليهم في بعض الأمور، وينازعونه في أشياء فيحتج عليهم ويحتجون عليه بالكتاب والسنة، ويقرهم على منازعته، ولا يقول لهم: لأنا محدَّث ملهَم مخاطَب فينبغي لكم أن تقبلوا مني ولا تعارضوني،فأي أحد ادعى، أو ادعى له أصحابه لأنه ولي لله، ولأنه مخاطب يجب على أتباعه أن يقبلوا منه كل ما يقوله، ولا يعارضوه ويسلِّموا له حاله من غير اعتبار بالكتاب والسنة، فهو وهُم مخطئون، ومثل هذا أضلَّ الناس، فعمر بن الخطاب رضي الله عنه أفضل منه، وهو أمير المؤمنين، وكان المسلمون ينازعونه ويعرضون ما يقوله على الكتاب والسنة.((٤))"

((١)) أصول الدين ١٧٥ نقلا عن مقدمة الدكتور أحمد سعد حمدان لكتاب الكرامات لأبي الحسن اللالكائي ١٧

((٢)) النبوّات لابن تيمية ١/١٣٣.

((٣)) جاء في (حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبيِّ المختار) ١/١٨٥ لابن الربيع، أنّ الإمام أحمد سُئِلَ: ما بال الصحابة لم ينقل عنهم من الكرامات ما نُقل عمّن بعدهم؟ فقال: لقوّة إيمانهم.

((٤)) الفرقان لابن تيمية ٧٠، ٧١.

وضـــابط القول في ذلك أنَّ ظهور الكرامة وعدم ظهورها ليس في ذلته دلالة على الفضـــل المطلق. وفي هذا يقول ابن تيمية: "وقد يجتمع كفار ومســـلمون ومبتدعة وفجّار، فيؤيَّد هؤلاء بخوارق تعينهم عليها الجنّ والشياطين، ولكنَّ جنّهم وشياطينهم أقرب إلى الإسلام؛ فيترجّحون بها على أولئك الكفار عند من لا يعرف النبوات، كما يجري لكثير من المبتدعة والفجار، مع الكفار، مثل ما يجري للأحمدية، وغيرهم، مع عبّاد المشـــركين البخشـــيّة قدّام التتار، كانت خوارق هؤلاء أقوى لكونهم كانوا أقرب إلى الإســـلام. وعند من هو أحقُّ بالإســـلام منهم لا تظهر خوارقهم، بل تظهر خوارق من هو أتمُّ إيمانًا منهم.((١))"، ويقول في موضـــع آخر: "الكرامات قد تكون بحســـب حاجة الرجل، فإذا احتاج إليها الضـــعيف الإيمان أو المحتاج، أتاه منها ما يقوي إيمانه ويسـد حاجته، ويكون من هو أكمل ولاية لله منه مستغنيا عن ذلك، فلا يأتيه مثل ذلك، لعلو درجته وغناه عنها، لا لنقص ولايته. ولهذا كانت هذه الأمور في التابعين أكثر منها في الصـــحابة، بخلاف من يجري على يديه الخوارق لهدي الخلق ولحاجتهم، فهؤلاء أعظم درجة.((٢))"

أقسام الكرامات وأحكامها:

وقد قُســـمت الكرامات (أو الخوارق) باعتبارات كثيرة؛ ومن ذلك أن أعظم الخوارق تلك التي تُعين صاحبها على البر والتقوى، وتكون حجة للدين، أو حاجة للمسلمين، وهذا حال النبي صلى الله عليه وســـلم وأتباعه. ومن التنبيهات اللازمة أن الكرامات تظهر على يد العبّاد أكثر من العلماء؛ لعزة الإخلاص في العلماء دون العباد. وتُقسّم الكرامة كذلك باعتبار جنسها لخوارق من جنس العلم كالمكاشـــفات، ومنها ما يكون من جنس القدرة والملك، كالتصـــرفات الخارقة للعادة، ويذكر ابن تيمية أن منها كذلك ما هو من جنس الغنى مما يُعطاه الناس في الظاهر من علم وسلطان ومال((٣)).

والأصـــل في الحكم على ما يُجريه الله على يد العبد من الخوارق أن يُنظر في اســـتعماله لها، واستعانته بها على أي وجه كان؟ فإن استعان بها على محابِّ الله ومراضيه ونصرة دينه؛ فقد ازداد بذلك رفعة عند الله. وإن اســـتعان بها على حرام وشـــرك وظلم ذُمَّ لذلك وكان مســـتحقا للعقوبة؛ "ولهذا كثيرا ما يُعاقَب أصـــحاب الخوارق، تارة بســـلبها، كما يُعزل الملك عن ملكه، ويُسلب العالمُ علمه، وتارة بسلب التطوعات، فيُنقل من الولاية الخاصة إلى العامة، وتارة ينزل إلى درجة الفساق، وتارة يرتد عن الإسلام، وهذا يكون فيمن له خوارق شيطانية؛ فإن كثيرا من

((١)) النبوّات لابن تيمية ١٥٨/١، ١٥٩.

((٢)) الفرقان لابن تيمية ١٦٦.

((٣)) المرجع السابق ١٨٧.

هؤلاء يرتد عن الإسلام، وكثير منهم لا يعرف أن هذه شيطانية، بل يظنها من كرامات أولياء الله، ويظن من يظن منهم أن الله عز وجل، إذا أعطى عبدا خرقَ عادةٍ لم يحاسبه على ذلك، كمن يظن أن الله إذا أعطى عبدا مُلْكا ومالا وتصرفا، لم يحاسبه عليه، ومنهم من يستعين بالخوارق على أمور مباحة لا مأمور بها ولا منهي عنها، فهذا يكون من عموم الأولياء، وهم الأبرار المقتصدون، وأما السابقون المقربون فأعلى من هؤلاء، كما أن العبد الرسول أعلى من النبي الملك.((١))"

ولما كان من جنس الآيات والكرامات الإخبار بالمغيَّبات فإنَّ الشوكاني يُورد في رسالته عن الأولياء أنَّ من جملة كرامات الله لهم أن يُطلعهم على بعض الغيب عن طريق الإلهام والمكاشفات، وهذه صورة من صور الكرامة التي تكون مبنية على العلم. ويذكر في هذا السياق ثلاثة أمور:

١- دلالة قول الله: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ)، فالرسل يُوحى إليهم، ولا مانع من أن يُعلِم الرسول بعضَ أصفيائه بشيء من الغيب، من الأمور المستقبلية ونحوها، ومن شواهد ذلك، ما جرى بين النبي -صلى الله عليه وسلم- وحذيفة بن اليمان -رضي الله عنه- حيث أبلغه ببعض أحداث الفتن.

٢- الأخبار للثابتة عن وجود مُلهَمين في الأمة، ومنهم عمر. وما يقع في نفس المحدَّث إلهام من الله لا وحي.

٣- الفراسة التي قد تكون لبعض المؤمنين.

يقول الشوكاني: "فَإِن من كَانَ الله سُبْحَانَهُ سَمعه وبصره لَا مَانع من إِطِّلَاعه على بعض أسراره الإلهية؛ فَإِن الله سُبْحَانَهُ قد أطلع على مَا يَشَاء من غيبه من يرتضيه من رسله، وَلم يمْنَع الرَّسُول من إِظْهَار مَا أطلعه عَلَيْهِ على بعض خواصه من أَتْبَاعه: وَقد وَقع مِنْهُ صلّى الله عليه وسلّم ذَلِك فِي غير قَضِيَّة كإطلاعه حُذَيْفَة على أهل النِّفَاق ومعرفته بهم. وإطلاعه لَهُ أَيْضا على بعض الْأُمُور الْمُسْتَقْبلَة خُصُوصا أُمُور الْفِتَن الَّتِي حدثت بعد رَسُول الله صلّى الله عليه وسلّم، فَإِنَّهُ كَانَ بهَا خَبِيرا، وَكَانَ يُسْأَل عَنْهَا فيجيب كسؤال عمر لَهُ الثَّابِت فِي الصَّحِيح. وعدّ الكثير من القصص والمواقف ثمّ قال: وَكم يعدُّ الْعَادُّ من ذَلِك فَإِنَّهُ كثير جدا، وَكله مُسْتَفَاد من الجناب النَّبَوِيّ، وَمن الْغَيْب الَّذِي أطلع الله رَسُوله عَلَيْهِ فَأطلع عَلَيْهِ من ارْتَضَاهُ من أَصْحَابه. وَقد قدمنَا حَدِيث: "إِنَّ فِي هَذِه الْأمة محدَّثين، وَإِن مِنْهُم عمر" وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَهَذَا نوع من أَنْوَاع علم الْغَيْب. وَكَذَلِكَ ذكرنَا حَدِيث "اتَّقوا فراسة الْمُؤمن فَإِنَّهُ يرى بِنور الله" وَهُوَ حَدِيث حسن.((٢))" ثمَّ يؤكد على الفكرة قائلا: "وَلَيْسَ النزاع فِي دُخُول أَتبَاع الرَّسُول صلّى الله عليه وسلّم فِي قَوْله: "إِلَّا من ارتضى من

((١)) الفرقان لابن تيمية ١٨٨.

((٢)) قطر الوليّ للشوكاني ٥٢٢-٥٢٨، بتصرف يسير.

رَسُول"، فمعلوم أَنه لَا دُخُول لَهُم فِي ذَلك، لَكِن النزاع فِي أَن الرَّسُول هَل لَهُ أَن يطلع غَيره من أَتْبَاعه على مَا أطلعه الله عَلَيْهِ من علم الْغَيْب أم لَا؟ فَنحْن نقُول: لَا نسلّم قَول من قَالَ إِنَّه لَا يجوز لَهُ، ونسند هَذَا الْمَنْع بِمَا قدمنَا ذكره وبأمثاله مَا لم نذكرهُ.((١))"

والطريق الأول انقطع بموت النبي وموت بعض الصحابة الذين أطلعهم على المغيَّبات، وطريق الإلهام والتحديث حاضر كما يرى الشوكاني مستمر حيث يُلقى الصواب في رُوع الملهَم؛ فالتحديث راجع للعلم السمعي((٢)). وهذا الإلهام الذي يحس به الولي من المخاطبات، حيث يشعر أنه يُخاطب بشيء، وأن كلاما يُقال له، وقد يكون هذا الإلهام بواسطة مَلَك، ولكنه ليس وحيا مباشرا من الله، ولا مكاشفة قولية منه سبحانه كما يزعم المتصوفة((٣)). وقد كان عمر من هؤلاء المحدَّثين في الأمة، "وهذه الأمور الصادقة التي أخبر بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إنّما تتجلى للمطيعين، وهي الأمور التي يكشفها الله عز وجل لهم، فقد ثبت أن لأولياء الله مخاطبات ومكاشفات.((٤))" وكلٌّ مخاطَب في هذه الأمة فهو دون عمر، ومع هذا فعمر يفعل الواجبات ويترك المنكرات، ويستشير ويجمع البدريين ليستنير برأيهم، وينزل القرآن بموافقته غيرَ مرة، ويخالفه تارةً فيرجع عمر عن رأيه، كما جرى يوم الحديبية((٥)). والمقصود أن المحدَّثين الملهمين يُوحى إليهم بمعنى الإلهام، ومع هذا فهم ليسوا بمعصومين أو مصدَّقين في كلِّ ما يقع لهم؛ لاحتمال أن يوسوس الشيطان لهم.

والله سبحانه مصدر كلِّ علم غيبي، وقد يُطلع على ذلك من يشاء من خلقه، كالملائكة والأنبياء ثم صالحي المؤمنين، والجن يخبرون بمغيبات غير مطلقة، ويتوصل لها بعض البشر عن طريق عرافة أو كهانة، كعلمهم بحصول شيء في المستقبل ونحو ذلك، ومن الجانِّ من يصدُق ببعض ما يأتي به مما استُرق بواسطة السمع، كما جاءت بذلك الآيات والأخبار، لكنهم يكذبون معه الكثير من الكذب.

وأما الفراسة فقد تكون كرامة من الله لبعض أوليائه، وهي راجعة للعلم بالأشياء، لكن لا يجوز أن يُحكم بها ويُجزم بصحتها، فهي خاطر يهجم على القلب((٦)).

ومن المسائل التي يحسُن بحثها هنا مسألةُ إجابة دعاءِ الولي، وهي مسألة ضبطتها نصوص الوحي؛ فالواجب التوقف عند حدود ما نطقت به الأدلة. ومن المعلوم أنَّ المعتزلة أنفسَهم أثبتوا

((١)) قطر الوليّ للشوكاني ٥٣٠، وانظر في نفس الكتاب ٢٥٤، ٥٣١. بتصرّفٍ يسير.

((٢)) انظر شرح صالح آل الشيخ على رسالة الفرقان ١٦٤، ١٦٥.

((٣)) انظر: المرجع السابق ١٧٠.

((٤)) الفرقان ٦٧، ٦٨.

((٥)) انظر: المرجع السابق ٦٨.

((٦)) انظر شرح صالح آل الشيخ على رسالة الفرقان ٢٠١، ٢٠٢.

إجابة دعاء الولي، وحصول الرؤيا الصادقة له. فهذا القدر متفق عليه[(١)]. وبناء على هذا فسألخص موقف الصنعاني ثم الشوكاني في هذه المسألة مقارنا بينهما؛ فأما الصنعاني فيمكن إيجاز موقفه من هذه القضية في نقاط:

١) للتأكيد على أن إجابة دعاء المؤمن من أعظم الكرامات التي يُعطاها، ولا مانع من ذلك، ولا محذور فيه. فهو يسميها كرامة، من باب التوسع في الإطلاق أو التجوز، أو لأن هذا القدر منها، صحّ به الدليل. يقول في ذلك: "واعلم أنّ إعطاء المؤمن الكرامات بإجابة الدعوات وتيسير الطلبات أمر لا شك فيه، ولكن هذا لا يختص به طائفة معينة، بل هو حاصل للمؤمنين إذا أخلصوا النيات، وأقبلوا على الله تعالى.[(٢)]" فهو يمنع تخصيص طائفة معينة باسم الولاية؛ لأن هذا مدخل لحصول الغلو الباطل فيهم، ونسبةِ كثيرٍ من الأمور المكذوبة والمبالغات لهم. فإجابة الدعاء حاصلة لكل مؤمن، مع صدق النية، وحسن الإقبال على الله تعالى.

٢) إجابة الله للدعوات مهما بلغ صلاح الشخص وتقواه غير لازمة، بل هو أمر عائد للمشيئة الإلهية والحكمة الربانية[(٣)]. وهذا أمر صحيح لا ريب ولا شك فيه، فقد جاءت النصوص بعدم استجابة بعض دعاء الأولياء الصالحين وعلى رأسهم الأنبياء، ولا إشكال في هذا، فلله الحكمة البالغة سبحانه، وله الأمر من قبل ومن بعد، ولا يقدح هذا في ديانة أو مكانة هؤلاء الصالحين ولا يقلل من قدرها. بل إن النصوص التي حكت عن بعض أولياء الله أنهم لو أقسموا على الله لأبرهم، فغاية ما فيها –والله أعلم– الإخبار بأنَّ هذا غالب شأنهم وحالهم، وأن لهم من المكانة العلية عند الله ما يصح معه إطلاق هذا الوصف عليهم، والإخبار به. لا أنّه يلزم أن يُجابوا في كل دعوة ويتحقق مقصودهم ومرادهم في كل مسألة ومطلوب، ومنشأُ هذا التوفيق والجمع إعمال كلِّ الأدلة مع استحضار مشيئة الله الغالبة التي لا يمكن أن تكون موافقة لمشيئة العبد في كل حال، مهما بلغ صلاحه وعظمت محبة الله له. وهنا يُناقَش الشوكاني كثيرا. فقد أكّد على قيمة الدعاء وعلى أنه من أعظم الكرامات[(٤)]، ثم استطرد في التأكيد على أنه لا مانع من أن يُجاب الوليُّ في كل مسألة، ويتحقق مطلوبه في كل دعاء. يقول عن هذا: "وَقد عرّفناك أَن إِجَابَة الدُّعَاء هِيَ أكبر كَرَامَة، وَمن أكْرمه الله بذلك دَعَا بِمَا يَشَاء كَيفَ يَشَاء من جليل الْأُمُور وحقيرها، وكبيرها وصغيرها.[(٥)]" ويقول في موضع آخر قريبٍ منه: "هَذَا

[(١)] النبوات لابن تيمية ١٠٣١/٢.

[(٢)] الإنصاف للصنعاني ٧٢.

[(٣)] انظر: المرجع السابق ٧٣.

[(٤)] انظر: قطر الوليّ للشوكاني ٢٥٥،٢٥٧، ٢٥٨.

[(٥)] المرجع السابق ٢٥٩.

الحَدِيث مورده أَوْلِيَاء الله الَّذين تقربُوا إِلَيْهِ بِمَا يحب حَتَّى أحبهم، وَهُوَ مُقْتَضى لإجابتهم لَا محَالة. وَلَا يرد عَلَيْهِ مَا أوردهُ بعضهم من عدم إِجَابَة جمَاعَة من الْعباد والصلحاء، فَإِن هَذَا مقَام أَعلَى من مقامهم، ومنزلة هِيَ أرفع من مَنْزِلَتهمْ...وَلَا حرج على قَائِل أَن يَقُول: إِن من بلغ إِلَى رُتْبَة الْمحبَّة، وَكَانَ الله سَمعه وبصره أَن يُجَاب لَهُ كل دُعَاء وَيحصّل بغيته على حسب إِرَادَته. وَأي مَانع يمْنَع من هَذَا؟ بل كل مَا يُظنّ أَنه مَانع لَيْسَ بمانع شَرْعِي وَلَا عَقْلِي. وَوُجُود بعض أهل الْعِبَادَة على الصّفة الَّتِي ذكرهَا من كَونه دَعَا وَبَالغ وَلم يُجب لَيْسَ ذَلِك إِلَّا لمَانع يرجع إِلَى نَفسه. وَلَا يكون الْمَانِع الرَّاجِع إِلَى نَفسه مَانِعا فِي حق من هُوَ أَعلَى مِنْهُ رُتْبَة وَأجل مِنْهُ مقَاما وأكبر مِنْهُ منزلَة...فَمَا أبعد مَا جَاءَ بِهِ المشككون فِي هَذَا الْأَمر الَّذِي لَا يقبل التشكيك لَا شرعا وَلَا عقلا بل وَلَا عَادَة. فَإِن من اطلع على أَحْوَال أَوْلِيَاء الله سُبْحَانَهُ وَعرف مَا ذكره المؤرخون فِي أخبارهم، وَمَا اشْتَمَلت عَلَيْهِ تراجمهم وجد كل مَا توجهوا بِهِ إِلَى رَبهم حَاصِلا لَهُم فِي كل مطلب من المطالب كَائِنا مَا كَانَ.((١))" والمشكل في كلام الشوكاني هنا تعميمُه المطلق، وجزمه وحسمه دون استثناء، ويظهر لي –والله أعلم– أن هذا التصور الخاطئ عند الشوكاني – رحمه الله– راجع لسببين:

١. حصره النفع في الدعاء بتحقق مراد الداعي، واستجابة سؤاله، مع أن السنة أخبرت أن الدعاء نافع للعبد وإن لم يُستجب له، فقد يُدفع عنه من البلاء مثلها، وقد تُدّخر له في الآخرة، فهي ثلاث خصال. قول الشوكاني: "*فَلو لم يكن الدُّعَاء نَافِعًا لصَاحبه*، وَأَن لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا قد كتب لَهُ دَعَا أَو لم يدع= لم يَقع الْوَعْد بالإجابة وَإِعْطَاء الْمَسْأَلَة فِي هَذِه الْأَحَادِيث ونَحْوهَا، بل قد ثَبت أَن الدُّعَاء يرد الْقَضَاء.((٢))"
٢. لا يمكن فهم مركزية تأثير الدعاء عند الشوكاني دون استحضار ضروري لقضية محورية عنده وهي تغير المقادير المكتوبة، وأن العبد قد يُبدّل ما كُتب له في اللوح المحفوظ بسبب دعوةٍ دعاها، أو عملٍ صالحٍ أتاه كصلة الأرحام، كل هذا بعد علم الله السابق ووفق مشيئته النافذة سبحانه. فالشوكاني يُقيم منظومة تفسيرية كاملة يربط بها النصوص، ويحاول الجمع بينها وفق رؤيته وحسب فهمه. والكلام على هذه المسألة طويل، وليس هذا موضعه، لكني أردتُ أن أشير فقط لما اتصل منه بمبحث كرامات الأولياء. فالشوكاني يفسر التردد الوارد في حديث الأولياء: "وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض روح عبدي المؤمن يكره الموتَ وأنا أكره مساءته" بأن التردد هنا "كِنَايَة عَن محبَّة الله لعَبْدِه الْمُؤمن أَن يَأْتِي بِسَبَب من الْأَسْبَاب الْمُوجبَة لخلوصه

((١)) المرجع السابق ٤٨٢، ٤٨٣.
((٢)) قطر الوليّ للشوكاني ٥٠١.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٣

من الْمَرَض الَّذِي وَقع فِيهِ حَتَّى يطول بِهِ عمره، من دُعَاء أَو صلَة رحم، أَو صَدَقَة، فَإِن فعل مُدَّ لَهُ فِي عمره بِمَا يَشَاء، وتقتضيه حكمته. وَإِن لم يفعل حَتَّى جَاءَ أَجله، وحضره الْمَوْت مَاتَ بأجله الَّذِي قد قضى عَلَيْهِ إِذا لم يتسبب بِسَبَب يَتَرَتَّب عَلَيْهِ الفسحة لَهُ فِي عمره، مَعَ أَنه وَإِن فعل مَا يُوجب التَّأْخِير، والخلوص من الْأَجَل الأول، فَهُوَ لَا بُد لَهُ من الْمَوْت بعد انْقِضَاء تلْكَ الْمدَّة الَّتِي وَهبهَا الله سُبْحَانَهُ لَهُ. فَكَانَ هَذَا التَّرَدُّد مَعْنَاهُ: انْتِظَار مَا يَأْتِي بِهِ العَبْد مِمَّا يَقْتَضِي تَأْخِير الْأَجَل أَو لَا يَأْتِي، فَيَمُوت بالأجل الأول، وَهَذَا معنى صَحِيح لَا يرد عَلَيْهِ إِشْكَال، وَلَا يمْتَنع فِي حَقه سُبْحَانَهُ بِحَال، مَعَ أَنه سُبْحَانَهُ يعلم أَن العَبْد سيفعل ذَلِك السَّبَب، أَو لَا يَفْعَله، لكنه لَا يَقع التَّنْجِيز لذَلِك الْمُسَبّب إِلَّا بِحُصُول السَّبَب الَّذِي ربطه عز وَجل بِهِ.((١))" ولا يمكن –بحسب الشوكاني– أن يكون المقصود بالتردد هنا الإشارة لمحبة الله لعبده الذي يكره الموت، فهو تردد لم يأتِ عن جهلٍ –تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا– بل يقرر الشوكاني أن معنى التردد هنا وروده في هذا السياق، سياقِ أحباب الله وأوليائه؛ يلزم منه معنى خاص مغاير، ولذا أطال الكلام في نقد تفسيرات ابن حجر للتردد ثم قرر فقال: "فَلَا بُد أَن يكون لذَلِك *التَّرَدُّد* فَائِدَة تعود على الْوَلِيّ حَتَّى يكون ذَلِك سَببا لتنشيط الْعباد إِلَى بُلُوغ رتبته. وَأما إِذا كَانَ يَمُوت بأجله المحتوم فَهُوَ كَغَيْرِهِ من عباد الله من غير فرق بَين سعيدهم وشقيهم وصالحهم وطالحهم.((٢))" ويخبر الشوكاني عن طريقته في الجمع بين النصوص التي قد يكون ظاهرها التعارض فيقول: "فأحمل أَحَادِيث الْفَرَاغ من الْقَضَاء على عدم تسبب العَبْد بِأَسْبَاب الْخَيْر أَو الشَّرّ، وأحمل الْأَحَادِيث الْأُخْرَى على وُقُوع التَّسَبُّب من العَبْد بِأَسْبَاب الْخَيْر أَو التَّسَبُّب بِأَسْبَاب الشَّرّ.((٣))"

الخاتمة والنتائج

أولًا: في التعريفات والاصطلاحات

الولايةُ شرعًا تُبنى على الإيمان والتقوى؛ وهي ضدّ العداوة، وأصلُها المحبةُ والقُرب، وليست لقبًا طبقيًّا ولا مظهرًا طقوسيًّا.

الوليّ من حيث التحقيق: مُصيبُ الاعتقاد، قائمٌ بالفرائض، متزوِّدٌ من النوافل، يغلبُ عليه جانبُ الطاعة، ولا يُتصوَّرُ فيه إصرارٌ على كبيرةٍ ولا لزومٌ لصغيرة.

((١)) المرجع السابق ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦.

((٢)) المرجع السابق ٤٩٥.

((٣)) قطر الوليّ للشوكاني ٥٠٩، ٥١٠، وكلام الشوكاني في هذه المسألة وما حام حولها طويل لا يتسع المقام لإيراده، فلتُنظر هذه المولضع من كتابه قطر الولي: ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٨، وليُراجع تفسيره (فتح القدير) ١٠٥/٣ وما بعدها، وكتابه (تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين) ٣٤.

ربطُ «الولاية» بمفهوم «العدالة» (ملكةُ التقوى والمروءة) يُعين على الضبط العمليّ لشروط الولاية ومراتبها الظاهرة والباطنة.

ثانيًا: في صفات الولي وسلوكه

٤) لا علامةَ ظاهرة لازمة لخصوص الأولياء؛ فقد يكون في العلماء والمجاهدين والتجّار والزرّاع، ولا ملازمةَ بين الولاية والفقر أو العزلة؛ إنما المدارُ على نفع الخلق ومصالح الدعوة.

٥) الولاية لا تثبت لِمَن رُفع عنهم القلم (الصبيّ والمجنون)، لأن شرط التكليف والاستقامة أصلٌ فيها.

٦) الوليّ غيرُ معصوم؛ تقع منه الهفوة، ويُوزَنُ قولُه وفعلُه بميزان الشرع، فلا يُتّبَعُ في كل ما يقول، ولا يُرمى بالفسق مع اجتهاده.

٧) من لوازم الولاية: موالاةُ أولياء الله ومعاداةُ أعدائه، والوقوفُ الصارم عند حدود الوحي.

ثالثًا: في تعريف الكرامة وضبطها

٨) «خرقُ العادة» وصفٌ ملازم للكرامة لكنه نسبيّ غيرُ منضبط، فلا يُجعَلُ بمفرده حدًّا فارقًا؛ والأولى تقييده بضوابط الشرع وقرائن السياق.

٩) الكرامةُ لا تقع فيما هو من خصائص الربوبية؛ ونسبةُ «التصرّف في الكون» للأولياء غلوٌّ مردود.

١٠) التفريقُ الاصطلاحيّ المتأخِّر بين «المعجزة» للنبي و«الكرامة» للولي معتبرٌ في الجملة، مع ملاحظة أن استعمالات المتقدمين أوسع، وأن كرامةَ الولي امتدادٌ لآية النبي من حيث الدلالة على صدقِ الاتباع لا من حيث الجنس والمقدار.

رابعًا: في العلاقة بين الكرامة وآيات الأنبياء والسحر

١١) الفروقُ الحاسمة: آيةُ النبيّ خارقة لعادة الثقلين، مقرونةٌ بالرسالة والتحدّي، خارجةٌ عن مقدور الجن والإنس؛ أمّا كرامة الولي فدليلُ إكرامٍ خاصّ، تُنال بسبب الإيمان والاستقامة، وتبقى محكومةً بالشرع.

١٢) كثيرٌ مما يُظَنّ كرامةً قد يكون استدراجًا أو تلبيسًا شيطانيًّا أو صنعةَ كاهنٍ وساحر؛ والميزانُ: موافقةُ الكتاب والسنة، وتركُ التعويل على الخوارق، والحذرُ من الاغترار بها.

خامسًا: في موقفَيْ الصنعاني والشوكاني (مجالات الاتفاق والافتراق)

١٣) مجالات الاتفاق:

– الولاية درجاتٌ تتفاضل بقوة الإيمان، والأنبياءُ رأسُ الأولياء وأفضلهم محمد ﷺ، يليهم الصحابة، ثمّ الناس على مراتب.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٣

– ضوابطُ الكرامة: الاستقامة الشرعية، تصديقُ الأخبار الصحيحة، ردُّ الغلوّ والادّعاء، واعتبارُ الحاجة والسياق الدعوي.

١٤) مجالات الافتراق:

– في الخوارق: الصنعانيُّ شديدُ التحفّظ؛ يقصرُ المقبولَ على إجابة الدعاء ونحوه، ويردّ كثيراً من أخبار الخوارق ويطعن في أسانيد ذائعة (كنداء «يا ساريةُ الجبل»)، ويتأثّر في الجملة بمسلكٍ يميل إلى نفي الخوارق إلا ما صحّ يقيناً. أمّا

– في «الإحسان»: عند الصنعاني تركيبٌ من أجزاء الإسلام والإيمان يوصِل إلى مرتبة الإحسان؛ وعند الشوكاني الإحسانُ مرتبةٌ ثالثةٌ زائدة مشروطةٌ بهما وليست جزءاً منهما.

– في «الطائفة المنصورة»: يميلُ الصنعاني إلى تخصيصها بالمجاهدين، مع التمييز بينها وبين عموم الأولياء؛ والشوكاني يوسّع الدائرة مع إبقاء معيار الولاية.

– في إجابة الدعاء: الصنعاني يقرّها كأبرز الكرامات لكن لا يَجزمُ باللزوم ولا بالاطراد؛ والشوكاني يجنح إلى تعميم الإجابة لمن بلغ رتبةَ «المحبوب» حتى كأنها الأصل في حقّه—مع التنبيه أن هذا التعميم محلّ نظرٍ عند الباحث؛ لأن النصوص دلّت على تنوّع مآلات الدعاء (إجابةٌ، أو صرفُ بلاء، أو ادّخارٌ للآخرة).

– في الاستدلال التاريخيّ: يُضيّق الصنعاني دائرة القبول في أخبار الكرامات ويردّ ما لم يشتهر أو يتواتر، بينما الشوكاني يحتجُّ بوفرة الشواهد والتجارب الموثّقة في تراجم الأولياء، مع إبقاء شرط العرض على الشرع.

سادسًا: في حكَم الكرامات وأثرها العملي

١٥) أعظمُ الكرامات ما أعان على البرّ والتقوى ونصرة الدين وقضاء حاجات المسلمين؛ والكرامةُ ليست دليلَ فضلٍ مطلقٍ على الإطلاق؛ فقد يُحرمُ الأكملُ منها لاستغنائه عنها.

١٦) استعمالُ الخارق في الحرام والظلم والشرك موجبٌ للذمّ والعقوبة، وقد يُسلب صاحبُه الخارقَ أو يُنزلُ منزلةً دونها.

١٧) يُلحظ تاريخيًّا أن ظهورَ بعض الكرامات في التابعين أكثرُ منه في كثيرٍ من الصحابة؛ لتعلّقها بسياقات الحُجّة والحاجة لا لفضلٍ مطلق.

سابعًا: في الإلهام والفراسة والمغيَّبات

١٨) تقرّر الدراسةُ—على طريقة الشوكاني—إمكانَ الاطّلاع على بعض الغيب بطريق الإلهام الصحيح والفراسة للمؤمن، لا على جهة الوحي ولا عصمة القول؛ ويُشترط وزنُه بالكتاب والسنة، والحذرُ من خلطه بتغرير الشيطان أو صنائع الكهانة.

١٩) مفهوم «المُحدَّث» (كعمر رضي الله عنه) ثابتٌ بالنص، غيرَ أن المكاشفات لا تُحتجُّ بها استقلالًا ولا يُجزم بأحكامُها، بل هي من قبيل الخواطر التي تُختبر بالشرع.

ثامنًا: في إجابة الدعاء

٢٠) إجابةُ دعاءِ الوليّ ثابتةٌ بنصوصٍ وأخبارٍ وتجارب، وهي من أعظم الكرامات؛ غير أن مآلات الدعاء ثلاثٌ: تحصيلُ المطلوب، أو دفعُ بلاء، أو ادّخارُ الأجر—ومن ثَمَّ فالتعميمُ بالاستجابة في كل مطلوبٍ على إطلاقه محلُّ نظر، كما نُوقش مسلكُ الشوكاني في تفسير «التردّد» الإلهيّ في قبض روح المؤمن.

تاسعًا: في نقد المسالك الكلامية

٢١) تنتقد الدراسةُ صيغًا أشعريةً جعلتْ كلَّ ما جاز أن يكون معجزةً للنبي جائزًا كرامةً للولي، من غير ضابطٍ نوعيٍّ أو قدريٍّ فاصلٍ؛ كما تُسجِّلُ مآخذَ على نفي المعتزلة لخرق العادة لغير الأنبياء؛ والراجحُ إثباتُ الكرامات بضوابطها، مع إبقاء امتياز آيات الأنبياء جنسًا وقدرًا.

عاشرًا: توصيات منهجية ومخرجات عملية

٢٢) تحرير المصطلحات (ولاية/كرامة/خارق/استدراج/سحر) قبل الخوض في الوقائع.

٢٣) التوثيقُ الصارمُ للروايات: لا تُقبل حكايات الخوارق إلا بصحّة الثبوت واستقامة الدلالة، ومع اعتبار قرائن الشهرة والحاجة.

٢٤) الوزنُ بالشرع دائمًا: كلّ مكاشفةٍ أو خرقٍ أو إلهامٍ يُعرض على الوحي؛ فما وافقه قُبل، وما خالفه رُدَّ.

٢٥) إغلاقُ منافذ الغلوّ: رفضُ نسبِ خصائص الربوبية للأولياء، والتحذيرُ من تحويل الكرامة إلى مشروعِ شرعيةٍ موازٍ للوحي.

٢٦) تربيةٌ سلوكيةٌ متوازنة: إشغالُ القلوب بمرضاة الله وعمارةِ الظاهر والباطن، لا بتتبّع الخوارق ولا التباهي بها—فكثيرٌ من الصالحين كان يستعيذ منها أو يستترُ لها خشيةَ الفتنة.

خلاصةٌ جامعة

ينتهي البحثُ إلى أن «الولاية» حقيقةٌ إيمانيةٌ أخلاقيةٌ عملية، وأن «الكرامة» إكرامٌ ربّانيّ محكومٌ بالشرع والحِكمة والسياق، وأن الامتياز النبويّ في جنس الآية وقدرها باقٍ لا يشاركه فيه أحد، وأن الموازنة بين الصنعاني والشوكاني تكشفُ مسلكَين متقاربين في الأصول مختلفين في سعة الإثبات ومناهج التوثيق: تحفّظٌ نقديّ لدى الأوّل واتّساعٌ منضبطٌ لدى الثاني، مع اشتراكهما في ردّ الغلوّ واشتراط الميزان الشرعيّ. وبذلك تُقدّم الدراسةُ إطارًا نظريًّا وعمليًّا لتمييز الصحيح من المدّعى، وتضع معاييرَ قابلةً للتطبيق في قراءة التراث والوقائع المعاصرة في هذا الباب.

قائمة المصادر والمراجع:

- الإرشاد للجويني، تحقيق: أسعد تميم، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى.
- أصول الدين للبغدادي، مطبعة استنبول الطبعة الأولى.
- إغاثة اللهفان لابن القيّم، حمد حامد الفقي، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.
- الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف، الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: عبد الرزاق البدر، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، مطبعة السعادة-القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ.
- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين للشوكاني، دار القلم، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤.
- تفسير الطبري، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع: مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- تلبيس إبليس لابن الجوزي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل لحاتم الشريف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- صحيح البخاري، حققه جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية،-بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي.
- صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: : محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، عام النشر: ١٣٧٤ هـ
- فتح القدير للشوكاني، لناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ

- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية،حققه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة دار البيان، دمشق، عام النشر: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- قاعدة في المعجزات والكرامات لابن تيمية، أشبال أحمد، مطبعة المنار القاهرة، ١٩٨٩م.
- مجمع الزوائد للهيثمي، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م
- مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، وساعده: ابنه محمد وفقه الله، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، دار الباز للنّشر والتوزيع-مكّة المكرّمة.
- مصنف ابن أبي شيبة، المحقق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، الناشر: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م.
- المصنف لعبد الرزّاق الصنعاني، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل ، الطبعة: الثانية، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٣ م
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون [ت ١٤٠٨ هـ]، الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، (١٣٨٩ - ١٣٩٢ هـ) (١٩٦٩ - ١٩٧٢ م)، وصورتها: (دار الجيل، ودار الفكر) - (بيروت)
- النبوات، ابن تيمية، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- نثر الورود على شرح مراقي السعود لمحمد الأمين الشنقيطي، المحقق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩م.